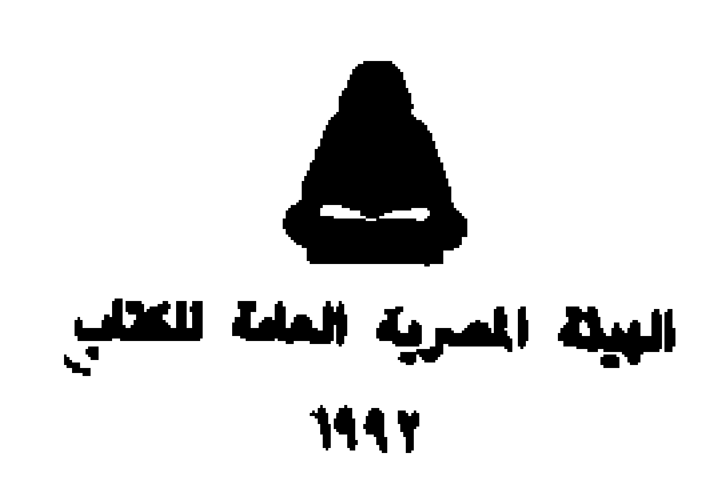
د. فرج فوده

الإرهاب



الإرهاب

د. فرج على فوده



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٢

اهـــداء

إلى روح العميد العظيم
الدكتور طه حسين

مقدمة

لم يخطر ببالي يوما أن أنشغل بما انشغلت به في هذا الكتاب أو في كتبي السابقة، فقد انصرمت سنوات دراستي وانصرفت إلى دراسة الاقتصاد الزراعي، وهيئ لي وأنا أحصل على الدكتوراه، أنني مقبل على البحث في شئون التنمية الزراعية، وأن قصارى ما أتمناه أن أكتب مؤلفا أو مؤلفين في مجال تخصصي العام أو الدقيق ، وأنني سأقضي عمري أسيرا لمنحنيات الإنتاج والتكلفة والإيراد، ومنصرفا إلى المهنة التي عشقتها بكل جوارحي وهي التدريس، ولا أملك وأنا أراجع ما حدث بعد ذلك إلا أن أبتسم، فقد توارى ما قضيت عمري في بحثه وتحصيله، وانصرفت عنه إلى القراءة والدراسة ثم الكتابة والبحث في مجال جديد كل الجدة، أدخلني في خضم معارك عنيفة وحادة، ونقلني إلى مشارف المخاطرة، ووضعني في موقف العداء لتيار عريض وعنيد، وأسمعني ما لم أتوقع في حياتي سماعه، تنديدا وتاييدا، وفتح عيني على ما أجده الآن مبررا لوجودي ومحورا لعمري، وملأ بريدي بخطابات التعضيد والتهديد، ولم أجد فسحة من الوقت

لكى أتوقف قليلا وأتساءل: متى ، وكيف ، وإلى أين ؟

حقا، وتقدرون فتضحك الأقدار، بل وتقهقه أحيانا، فبعض ما كتبت يطبع للمرة السادسة، وبعضه يترجم، وبعضه يدرس فى الجامعات والمعاهد الأجنبية، وبعضه تعددت الكتب المؤلفة بالعربية للرد عليه، ولم يأت ذلك كله من فراغ وإنما كان حصيلة جهد هائل ومرتب فى القراءة والبحث، وصدق مع النفس والناس بلا حدود، ووضوح فى القصد والرؤية دون التواء أو تمويه، وقد تيقنت خلال ذلك من حقيقة مؤكدة، وهى أننا نسىء الظن كثيرا بمصر وبالمصريين، ونتصور أن الطريق إلى عقولهم محفوف بالمداهنة والاسترضاء، وأن ما يقبلونه منا هو ما يرضيهم أو ما نتصور نحن أنه يرضيهم، والحقيقة التى ثبتت لدى عكس ذلك تماما، فالعقل المصرى قابل للمحاورة معك مهما اختلفت معه بشرط أن تكون واضحا ومقنعا، وهو أيضا مستعد لتلقى آرائك مهما كانت بشرط أن يتيقن من صدقك فى التعبير والدفاع عنها، وحاسته فى إدراك الصدق وتمييزه حاسة باهرة، ولعل هذا يفسر لنا تقبّل المصريين لفكر رواد الحضارة فى بداية القرن، من أمثال الطهطاوى وعلى مبارك وأحمد لطفى السيد وسعد زغلول وقاسم أمين وطه حسين وعلى عبد الرازق وأحمد أمين وغيرهم. على

الرغم من أنهم ساروا (ظاهريا) فى عكس الاتجاه، وسبحوا (كما بدا للجميع) ضد التيار، ولم تمر سنوات قليلة إلا وكانوا هم أنفسهم رواد المسيرة، ورموز التيار الفكرى العام، وأكاد أتخيل سعد زغلول، الأزهرى النشأة، الصاعد فى تؤدة إلى أعلى المناصب فى مجتمع ساكن الفكر، راكد الحوار، رموزه فى الكتابة متمثلة فى جاويش وعلى يوسف، والتيار الفكرى السائد على سطح الحياة السياسية متعلق بأهداب الخلافة العثمانية، أكاد أتخيله جالسا فى قهوة متاثيًا فى ميدان العتبة، مستمعا إلى جمال الدين الأفغانى وهو يتحدث عن الثورة وحقوق الشعوب، بينما يتبلور فى وجدان سعد منهج فكرى متكامل، لو صارح به أحدا وقتها لاتهمه بالجنون، ولعله كان يسائل نفسه، لماذا لا ندعو لاستقلال مصر عن الجميع، ولماذا لا ندعو لتوحد المصريين على أساس المواطنة وليس العقيدة، ولماذا لا تتحرر المرأة من سيطرة حجاب الزى وحجاب العقل، ولست أشك في أنه كان يدرك المحاذير، على المستوى العام فيما يخيّل للجميع أنه تيار فكرى سائد، وعلى المستوى الشخصى فيما يهدد مكانته المرتقبة، والمرتبطة أشد الارتباط بسكون المناخ الفكرى والحضارى وركوده، هنا لابد من إضافة بُعْد جوهرى وهام، وهو إدراك الرواد لطبيعة

مسار التاريخ، واتجاه هذا المسار، وهو إدراك داخلى يتبلور فى اللاشعور، وفى هذه الأحوال يكون المسرح السياسى والفكرى مهيأ لدور ينتظر صاحبه، وعادة ما يكون هذا الدور معاكسا لكل ما هو ظاهر، ومعبرا فى نفس الوقت عما هو كامن وحقيقى ومستقبلى وصحيح، ولنا أن نتساءل بعد ستين عاما عن النتائج، كيف انتهى المطاف بسعد زعيما شعبيا وتاريخيا، وانتهى بعلى يوسف شيخا لسجادة صوفية، ولنا أيضا أن نتساءل عن تأثير كتاب على عبد الرازق ذى الثمانين صفحة، وتأثير المجلدات التى كتبها معارضوه، وعن فكر طه حسين وأدبه، وفكر أشياخه ممن تصوروا أنهم أحرزوا نصرا نهائيا عليه حين رفضوا منحه شهادة العالمية، ولو استسلم كل من هؤلاء لما تصور الجميع أنه فكر الأغلبية، وصوت الرأى العام، وهوى الجماهير- لاقتصر دورهم على الأداء البيولوجى، يأكلون كما يأكل الناس، ويُخْرِجُونَ كما يُخْرِج الناس، ويفكرون كما يفكر الناس، ويكتبون كما تعود الناس، ويندثر ذكرهم كما يندثر ذكر أغلب الناس، ولعله من المفيد هنا أن نتساءل عن قيمة إسهام سعد زغلول لو اقتصر دوره وهو الدارس للقانون على مبحث فى القانون المدنى، أو مذكرة فى الأحوال الشخصية، وقس على ذلك لو اقتصر دور طه حسين على تقييم أدب

أبى العلاء، أو دور على عبد الرازق على كتابة مذكرات أحكام القضاء الشرعى، هنا لابد أن نسلم بحكمة علوية تهيئ الأفراد لأداء دور، ربما دفعوا حياتهم من أجله، وربما أسعدهم الحظ بحصاد النتائج خلال حياتهم، وربما حدث العكس فعاشوا حياتهم يتنازعهم حماس تأييد القلة، وصراخ تنديد الكثرة، وليس عليهم إلا أن يدركوا حقيقة واحدة، وهى أنهم موجودون لأداء دور، تفرضه عليهم معطيات الواقع ومتطلبات المستقبل، ويدفعهم إليه إيمانهم بأوطانهم وبمستقبل الأجيال القادمة، وأن وجودهم مرتبط بأداء هذا الدور، وأنهم بقدر هذا الأداء سوف يكونون، وبقدر التضحية سوف تنتصر دعوتهم، وبقدر قوة مناوئيهم وعنفهم وجبروتهم، بقدر ما يكون لأدائهم معنى، ولدورهم تأثير، وبقدر إيمانهم بأن رحلة العمر كلها قصيرة، وأن الجميع إلى نهاية طال العمر أوقصر، وأن النهاية ثمن ضئيل لبداية الآخرين على طريق صحيح، بقدر ما تأتى البداية بأسرع مما يظن الجميع، وبقدر ما ترتفع الراية إلى أعلى مما يتصور الكل..

من منا يتذكر اسما واحدا من أسماء من أنكروا على جاليليو مقولته بدوران الأرض حول الشمس ؟ لا أحد، بينما يتذكر الجميع جاليليو، ويعترف الجميع

بصحة نظريته، ولو أخفى جاليليو ما توصل إليه، لربح العيش الآمن وخسر نفسه، ولما ذكره أحد ..

من منا يتذكر من قطع أطراف ابن المقفع وأجبره على أكلها بعد شيها، لأنه تجرأ على إزجاء النصح للحاكم فى كتابه (رسالة الصحابة)، تقريبا لا أحد، بينما تنتقل كتب ابن المقفع، كليلة ودمنة، والأدب الكبير، والأدب الصغير، ورسالة الصحابة، من الأجداد إلى الأحفاد، وأحفاد الأحفاد، ويرتفع ذكره بقدر صدقه مع نفسه ومع الناس، ولو تفرغ لكتابة عرائض المديح، وقصائد الثناء، لاندثر ذكره فيمن اندثروا وما أكثرهم، وما زاده عذابه فى النهاية الأليمة إلا ارتفاعا فى المكانة وخلودا فى الذكر..

لا أذكر هذا كله تعزية للنفس، ولا تسرية عنها، وإنما أذكره لكى يتعظ به من يركبون مدّ الإرهاب، استجابة لتصفيق صفيق، ومجاراةً لريح السموم التى هبت على مصرنا فى غفلة من التاريخ، وسعيا وراء عيش هنىء، وطعام مرىء، ولو تأملوا قليلا، لأدركوا أنهم لا يتجاوزون فى رؤيتهم أرنبة أنفهم، وأنهم يسعون بأنفسهم إلى حتوفهم، وأن لفعالهم مكانا خالدا فى مزبلة التاريخ، وأن أولادهم وأحفادهم سوف يحصدون نتائج مزايداتهم عيشا وَغْدا مقابل عيشهم الرغد، وسمًّا ناقعا مقابل طعامهم

المرىء.

مازلت أتذكر أحد أيام صيف عام ١٩٨٢ وأنا أعرض مسودات كتابى الأول (الوفد والمستقبل) على الأستاذ الكبير إبراهيم طلعت فى الإسكندرية، تعليقه المختصر، "بالتوفيق، لكنك تضع نفسك أمام فوهة المدفع"،وقد تذكرت قوله مرة ثانية وأنا أتهيأ لإصدار كتابى الثانى (قبل السقوط)، الذى رفضت كل دور النشر إصداره، وكان تقديرى أننى وضعت نفسى بكتابته فى فوهة المدفع ذاته، وها هى السنوات تمر، ويتوالى ما أصدرته من كتب، (الحقيقة الغائبة)، ثم (حوار حول العلمانية)، ثم (الطائفية إلى أين) بالمشاركة مع آخرين، ثم (الملعوب)، ثم هذا الكتاب الذى أقدمه للقارئ، ولم ينطلق المدفع بعد، ولا يعنينى أن ينطلق، بل إن الموقف برمته أدى إلى نتائج معاكسة تماما لما استهدفه مغاوير زماننا الكئيب، فاليوم الذى لا يصلنى فيه تهديد منهم، (عمر ضايع يحسبوه الناس على) كما تقول أم كلثوم، والصباح الذى لا تكتحل عيناى فيه بهجوم من تياراتهم دليل قصور فى سعيى وتقصير فى جهدى، وأذكر أن جريدة (الأحرار) فى عهد سيطرة التيار الدينى على حزب الأحرار، تفرغت للهجوم علىّ، مدفوعة بمحاولة أحد القيادات السياسية الدينية تصفية حساباته

السياسية معى، ولم يكن يمر أسبوع دون خبر مثير، أو مقال عنيف، أو هجوم مستفز، وكم كانت جوانحى ترقص طربا وأنا أقرأ هذا كله، لأن معناه واضح لديهم، ومفهوم لدى، ودلالته أننى أوجعهم بما أكتب، وأثيرهم بما أجتهد، ومادام رد فعلهم سبابا وقذفا فمعنى ذلك أن منطقهم أعجز عن الرد، وأهون من الحوار، وأقصر من التصدى، وقد هالنى أن يمر أسبوعان دون شيء من ذلك، فرفعت سماعة الهاتف محدثا الأستاذ محمد عامر رئيس التحرير، الذى انتقلت دهشته إلى عبر المحادثة، وأنا أسأله : ترى هل قصرت فى شيء، وهل تراجعت عن شيء، وهل توقفت عن شيء، وإذا لم يكن شيء من هذا واردًا فلماذا لا أجد حرفا واحدا فى جريدتكم ينقل إلى ما تعودته منكم، ولماذا لا تجودون ولو بشتيمة واحدة، أو كلمة سباب، أو عبارة قذف، لماذا يا أستاذ عامر؟ لقد كدت أشك فى نفسى، وبالطبع كان رده مزيجا من الضحك والاندهاش، والحق أنه استجاب لندائى، وأجاب رجائى على خير ما أتمنى وأنتظر، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فلعل القارئ يذكر أن اسمى كان ترتيبه الثالث فى قوائم الاغتيال التى ضبطت لدى تنظيم (الناجون من النار) كما أسموا أنفسهم، أو (الساعون إلى النار) كما أسميهم، ولو لم يحدث ذلك لشعرت بأسى

شديد، فالشجاعة تقاس بعداء الجبناء، والسمو يقاس بعداء الوضعاء، والرصاص هو التعبير العنيف عن منتهى الضعف، وعندما سألنى محرر مجلة أكتوبر عن تعليقى، أبديت منتهى الحزن والأسى، على أن ترتيبى تأخر إلى المركز الثالث، ووعدت أن أبذل قصارى الجهد حتى أحتل الموقع الجديد بى، فى المقدمة، وربما تصور البعض أنها شجاعة لكننى أصحح لهم، فالحقيقة أنه .. طموح ..

أى زمان هذا الذى نعيش فيه؟ وأى حوار هذا الذى ينطق أحد أطرافه بالكلمات، فيرد الطرف الآخر بالطلقات؟، إننى كثيرا ما أتساءل : هل مر على مصر فى تاريخها كله شىء مثل هذا أو شبيه به؟ وهل مطلوب من صاحب الرأى أن يتمتع بمهارة استخدام المسدس للدفاع عن نفسه، وأن يفسح مساحة من وقته لكى يتدرب على الكاراتيه بديلا عن التفرغ للقراءة أو الكتابة؟، إذا كان المقصود أن نتراجع فقد طلبوا المستحيل، وإذا كان المستهدف أن نخاف فقد ضلوا السبيل، وإذا كان المطلوب أن نغمد القلم فقد أخطأوا رقم الهاتف، وليس فى الأمر شجاعة منا بقدر ما فيه من منطق، فالموت أهنأ كثيرا من العيش فى ظل فكرهم العيى، وحكمهم العتى، ومنطقهم الغبى، وأن يفقد

الواحد منا حياته وهو يدافع عن وحدة الوطن، أشرف كثيرا من أن يعيش فى وطن ممزق، للمرة الأولى فى تاريخه، وأن يضحى الواحد بالسنوات الباقية من عمره أشرف كثيرا من أن يقضيها تحت حكم من يفضلون ركوب الناقة على ركوب السيارة لأن الثانية (لتركبوها) بينما الأولى (لتركبوها وزينة)، كما يذكر أحد أمراء الجماعات فى أسيوط، أو من يذهبون فرادى وجماعات لقضاء الحاجة فى الخلاء وفى يد كل منهم حجر وبوصلة، الحجر للاستنجاء، والبوصلة لضبط المؤخرة فى عكس اتجاه القبلة، كما يفعل أعضاء الجماعة الإسلامية فى المنيا.

المقبرة أهون، والاستشهاد أفضل، والجهاد ضدهم حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا هو الاختيار الصحيح والمريح..

لقد قصدت بهذه المقدمة السريعة أن أوضح السبب فى تناول الإرهاب كمحور أساسى لهذا الكتاب، وأن أطمئن من أرسلوا إلى مؤازرين ومعضدين، وأن أرد على من أرسلوا إلى متددين ومهددين، ولسوف يجد بعض القراء من وجهات النظر ومن الآراء، ما يقبلونه أحيانا ويختلفون معه أحيانا، ولا ضير فى ذلك أبدا، وليس مطلوبا أن يشغلنا الاختلاف فى الجزئيات عن

وحدة الصف فى مواجهة اختبار الوجود والاستمرار للوطن والحضارة والمستقبل، ولن يغفر الله والوطن لأحد إن تقاعس أو تراجع أو جبن، فما بالك إن زايد أو تملق أو تحالف ..

وقى الله الكنانة شر هؤلاء وأولئك، وحماها من ردة حضارية تأخذ بتلابيبها، ونصرها، وسيحدث وأعزها، وسيكون ، وأبقاها منارة للحضارة والتقدم والاستنارة ..

وهل فى ذلك شك ؟

د . فرج فوده

مصر الجديدة - ٣٠ يونيو ١٩٨٧

الارهــاب *

عـندما سـمعت لأول مـرة عـن محـاولة اغـتـيال أبو باشا ، اتجه ذهنى بصورة مباشرة إلى التنظيمات الدينية المتطرفة ، واعتقدت أن أحدا لن يختلف حول ذلك ، غاية ما فى الأمر أن البعض سوف يصرح، والبعض سوف يلمح، والبعض سوف ينتظر نتيجة التحقيقات والتحريات، ولم يخطر على بالى إطلاقا أن تتبارى الأقلام فى محاولة نفى التهمة عن هذا الاتجاة بالتحديد، ولم أتصور أن تصل المحاولة إلى تحويل أدلة الاتهام إلى أدلة للبراءة، وكان أطرف ما قرأت، ولعله كان النغمة السائدة فيما كتب، أن ظهور الجناة باللحية، ووجود أحدهم بالجلباب، دليل نفى للاتهام عن الجماعات، لأن عملية كهذه لابد وأن تكون مخططة، ولا يعقل أن يتطوع المخطط بكشف هوية الجناة، حيث لا تترك اللحية والجلباب مجالا للشك فى هويتهم، وتحليل كهذا

---

* انتهت كتابة هذا الكتاب فى ٣٠ يونيو ١٩٨٧ قبل محاولة اغتيال النبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، وبالتالى قبل كشف خيوط تنظيم (الناجـ ن من النار) ، وقبل التحقق من أن التنظيمات السياسية الإسلامـية المتطرفة وراء محاولات اغتيال أبو باشا ومكرم محمد أحمد وقبل شهور طويلة من كشف تنظيم (ثورة مصر) وأنه وراء محاولات اغتيال الإسرائيليين والأمريكان .

لا يترك لمحدودى الخيال من أمثالى، إلا تصورا منطقيا، يتبادر إلى الذهن بمنطق المخالفة، وهو أن السبيل الوحيد لاتهام الجماعات الإسلامية، هو ارتداء الجناة للردنجوت ، وحديثهم بالعبرية ، وحملهم لجوازات سفر أجنبية، وقد فات هؤلاء الكتاب جميعا أن العملية ليس فيها تخطيط ولا يحزنون، وأنها شأن جميع عمليات هذه الجماعات، تمارس بمنطق قصعة الثريد، حيث يتبارى الجميع فى غمس اليد بحثا عن صيد، عن إيمان منهم بأن الكف (السابق سابق)، وأن من سبق أكل النبق، وأن البركة فى الحركة، ولعلى فى هذا أملك دليلا على أن الأمر كما سبق،وهو دليل لا يقبل الشك أو التهوين، فلو كان هناك من يخطط، أو على الأقل يفكر، لما اختار موقع الجريمة أمام منزل حسن أبوباشا، لأنه الموقع الوحيد المستحيل، فأبوباشا ليس عليه حراسة إلا فى هذا المكان، ولو حاولوا اغتياله على بعد مائة متر، لوجدوه وحيدا أعزل ولكفوا أنفسهم مئونة الاشتباك مع أحد الحراس، ولما أفلتوا بضربة حظ غريبة، من رشاش أهمل صاحبه فى أداء واجبه، واندفع فى طلب المصعد، ولو لم يفعل، لاستضافتهم مقابر الغفير، أو فى أحسن الظن زنازين السجن أو مستشفياته ..

أى تخطيط هذا الذى يدفع بأصحابه إلى الفشل، وينتهى بمؤامراتهم إلى نتيجة عكسية، ويسعى بالجناة إلى مصارعهم، بينما فى شوارع القاهرة متسع وفى حركة أبوباشا بعيدا عن منزله مجال، وقد يرد البعض بأن تغيير لون السيارة بعد سرقتها، دليل على التخطيط المحكم، لكنى أرد عليه بغير ذلك فالسيارة المسروقة حكومية، وهى لا شك مبلغ عنها وعن لونها، وأول ما يفعله سارق السيارة، أى سيارة، أن يحاول تغيير لونها حتى لا يقبض عليه فى أول نقطة مرور، أو عند أقرب إشارة، بل لعل نوع السيارات المستخدمة وكفاءتها، دليل آخر على أن المسألة تتم بالبركة، فإحدى السيارات تويوتا نصف نقل (حادث أبوباشا)، والأخرى ١٢٨ (حادث مكرم)، والاثنتان مستعملتان بل إن شئنا الدقة مستهلكتان، وكل منهما يمكن أن تؤدى دور الركوبة، وليس دور السيارة القادرة على الحركة والمناورة والفرار، وللقارئ أن يقارن بين هذه السيارات وبين مثيلاتها المستخدمة فى محاولة اغتيال الإسرائيليين والأمريكان، وله أن يتعجب أيضا لرواية شهود حادثة مكرم، عن توقف سيارة الجناة فى إشارة مرور قريبة على مرمى النظر، وقد تذكرت لحظة قراءة ذلك، قصة رواها لى الأستاذ فؤاد سراج الدين عن

محاولة اغتيال النحاس باشا عند توقف سيارته فى إشارة المرور أمام النادى السعدى، وقد ذكر لى أن تعليماته لقائد السيارة كانت السبب فى نجاة النحاس، حيث كانت أوامره الواضحة والصارمة أن لا يتوقف فى أى إشارة مرور، وهذا ما حدث تماما حين اندفع السائق مخترقا الإشارة الحمراء، فى نفس لحظة إلقاء القنبلة، ولأن الجانى توقع أن تتوقف السيارة، انفجرت القنبلة فى الفراغ ما بين توقع الجانى وتصرف السائق، وكانت النجاة ..

تلك بديهيات الاحتراف، وأولويات حسن التصرف، وأصول حماية الشخصيات العامة، فما بالك بحماية الهاربين من محاولة اغتيال ..

هو منطق قصعة الثريد إذن، هيا بنا نقتل أبوباشا، إذن نذهب إلى منزله، ونقتله أمام بيته، ونعلن بلحانا المشرعة أننا هنا، ومادام الرشاش فى اليد اليمنى، وفتوى حل القتل فى اليد اليسرى، فلا ضير ولا جناح ولا تأثيم، وماذا نخسر إذا كان الفشل طريقا إلى جنة النعيم، ولست أبالى حين أُقتَل مسلما، أو حين أقتُل مسلما، على أى جنب كان فى الموت مصرعى، جنب أبوباشا أو جنب السادات، أو جنب جنود الشرطة فى أسيوط، لست أبالى

ومعى كل الحق ففى الجنة قصر ينتظر، كما أفتى بذلك الأمراء، وفى قاعة المحكمة محامون يتلمظون لتصفية حساباتهم مع السلطة، وسوف ترتفع أصواتهم بأننا أبرياء، وسوف تشير أصابعهم إلى أبوباشا بأنه راسبوتين، وفى الخارج سوف تدق صحف المعارضة الطبول، وسوف تشيد بنا، وتتحدث عن تعذيبنا، وسوف تنشر صور القتلى منا معنونة باسم الشهداء، وسوف تنشر صور المحبوسين مكللة بالثناء، وسوف تصرخ فى قفص الاتهام، وإسلاماه، إسلامية إسلامية، وساعتها ربما ارتعد وزير الداخلية، حين يتذكر أنه بعد المعاش، مواجه بالرشاش، وربما تذكر القضاة، مصرع زميلهم الخازندار، فى وضح النهار، وربما تذكرت القيادات الحزبية، وكتاب الصحف القومية، أطفالهم الصغار، وأقساط المدارس الأجنبية، وجهاز البنت (البكرية)، وكابينة الإسكندرية، ومادام الإخوة السابقون فى الجهاد، قتلوا مائة ضابط وشرطى فى أسيوط، ونجوا جميعا من أحكام الإعدام، فليكن إذن ما يكون، ففى كل الأحوال، المكسب مضمون ومأمون، وما أدرانا فربما كتب عنا قاض عامل مثل المستشار غراب، مقالا ساخنا كما كتب إلى عبود الزمر، يناجينا فيه كما ناجاه، ويصفنا بأننا على الدرب الصحيح كما وصفه،

ويذرف من أجلنا الدمع الهتون كما ذرفه، في مقاله بجريدة الأحرار، الذي هاجم فيه السلطة الحاكمة بحروف من نار، ما أدرانا وما أحرانا بأن نسير على الدرب، مادام الوعي غائباً أو إلى غياب، ومادام أعضاء النقابات من الإخوة المجاهدين، يجيدون الإضراب ويعتصمون ليس استنكارا للإرهاب، وإنما استنكارا للتعامل معه، وللرد عليه ..

هذا هو حال مصر للأسف الشديد، رغم تكرار الوعيد، ورغم محاولة اغتيال مكرم، التي وضعت المزايدين في مأزق جديد، فليس لمكرم أعداء، وليس له عداء، إلا مع هؤلاء، وإذا كانوا قد رفعوا في محاولة اغتيال أبوباشا كرت المخابرات الأمريكية أو الإسرائيلية، أو القيادات العلمانية فأي كرت يرفعونه بعد هذه المحاولة الفاشمة، وإذا كان التهويش (أو التلويش) قد أصبح مستهلكا وممجوجا بالنسبة للجهات الأجنبية، فهل يصدقهم أحد إذا وجهوا الاتهام إلى الزملكاوية أو الأهلاوية، أو إلى مؤسسة الثروة السمكية..

الإرهاب حسب الطلب

إن الإرهاب لا يعيش ، ولا ينمو، إلا في ظل

الديماجوجية، وإلا عندما تفقد العين القدرة على التمييز بين الإرهاب وبين الشرعية، وإلا عندما يتنادى البعض بأن هناك إرهابا مشروعا وإرهابا غير مشروع، وإرهابا مستحبا وإرهابا غير مستحب، وهو ما يحدث فى مصر للأسف الشديد، فقاتل السادات - لأن البعض يكره السادات - شهيد، وقاتل رجال الشرطة فى أسيوط إرهابى، بينما هذا من ذاك، بل هذا هو ذاك، وأستطيع أن أذكر عديدا من الأمثلة عن هذا الفرز للإرهاب، بل أذكر أننى كنت محاضرا فى ندوة لحزب التجمع بالإسكندرية، وسألنى أحد الحاضرين عن رأيى فى اغتيال الملحق الإدارى الإسرائيلى، وكانت إجابتى الفورية أنه إرهاب، وأنه غير موجه إلى إسرائيل، لأن من يريداغتيال إسرائيلى أو مواجهة إسرائيلى فأمامه أرض الله واسعة، لكن هذا عندما يحدث على أرض مصر، يصبح موجها إلى أمن مصر، وإلى سلطة الدولة فى مصر، وسألته لماذا لايرى الأمر من جانبه العكسى ويتصور أن متطرفا إسرائيليا قد اغتال الملحق الإدارى المصرى، ويتخيل رد فعله ورد فعل المصريين، بل وماذا يحدث إذا قررت كل فئة أن تصفى حسابها بنفس الأسلوب، فيقتل أعضاء الجماعات موظفى السفارات الاشتراكية لأنهم ملحدون، ويقتل اليساريون موظفى

السفارات الغربية لأنهم امبرياليون، وسوف يجد كل فريق حججا أكثر من وجيهة، وأكثر من منطقية، لتبرير ما يفعل، وإذا كنا نبرر الاغتيال لمجرد أنه (على الكيف)، فلماذا لا نتوقع أن يغتال شباب الأحرار رئيس التجمع، وأن يرد شباب التجمع التحية بأحسن منها لرئيس الأحرار، ويمكن أن نستطرد في هذا المنهج إلى أن يصل الأمر إلى اغتيال صالح سليم (رئيس النادى الأهلى) على يد الزملكاوية الأصوليين، وأذكر أن صاحب السؤال قد رد عليّ بأنه ما زال مقتنعا بأن ما حدث عمل وطنى، لكنه فى نفس الوقت يحترم رأيى تماما، ويحترم شجاعتى فى إبدائه، وصدقى مع نهجى الخاص فى التفكير، ومادام الحديث قد جرّنا إلى حزب التجمع، فليسمح لى الإخوة اليساريون أن لا أعفيهم من اللوم، فأنا مازلت أتذكر كيف تحولت صحيفتهم إلى مهرجان لتحية سليمان خاطر، فقط لأنه قتل مجموعة من السياح الإسرائيليين، ولم يتوقف واحد منهم لكى يناقش نفسه بصدق، كيف يوصف قاتل الأطفال والنساء والشيخ بالبطولة، وكيف يتبارى الجميع فى اختلاق المبررات له، وبعضها أو كلها لم يخطر له على بال، ولم يسأل واحد منهم نفسه عن موقفه لو أطلق أحد أعضاء الجماعات رصاصه على السائحين الروس، وقتل منهم الأطفال والنساء، محتجا

بانتهاك السوفييت لأرض أفغانستان المسلمة، وإذا كنت أوجه اللوم لليسار، فمن باب الصداقة، ومن منطلق الاحترام لتيار لم يعرف عنه أنه امتشق سلاحا غير الكلمة، بينما لا لوم لديّ ولا تثريب على موقف صحيفة الشعب، أو على صحيفة الأحرار، فمواقفهما متناسقة مع ما يعلنونه من أفكار، وما يرتبطون به من تحالفات، وما يظنونه فى أحيان كثيرة - وبعض الظن إثم - من أنهم هم أنفسهم الشعب، وأنهم وحدهم الأحرار، وما يؤكدونه دائما فى كتاباتهم من عمى الألوان، وفرز الإرهاب إلى إرهاب مستحب وإرهاب مستنكر، دون إدراك لأنهم ينوّمون المجتمع مغناطيسيا، ويشلون قدرته على المقاومة، ويقيدون حركته فى مواجهة الإرهاب، لأنه كما تعلم منهم، مطالب أمام كل حادث إرهابى بالتوقف، والتفكير، والتساؤل، هل هو إرهاب مرغوب أم غير مرغوب؟، مطلوب أم غير مطلوب؟ وهنا نختلف، ونختلق، ونضيف، وننقص، وتكون الضحية فى النهاية مصر، والمنتصر فى النهاية ذلك الكريه الكئيب، وأقصد به .. الإرهاب.

الشائعات والطلقات

للإرهاب أنياب ومخالب ، تتمثل فى إطلاق

الشائعات الكاذبة المدروسة، والتى تمثل - إذا استعرنا أسلوب حرب العصابات ستار الدخان الذى يحمى الإرهابيين ، سواء فى إقدامهم على الفعل ، أو فى هروبهم بعده، بأقل قدر من الخسائر، وبأكبر قدر من تجميد وتحييد الاستنكار الشعبى، ولست أدرى تحت أى مبرر دينى تبرر الجماعات الإسلامية هذا الأسلوب، ولست أدرى أيضا كيف لم يتنبه أحد إلى أنها أصبحت سمة أساسية للعمليات الإرهابية فى السنوات الأخيرة، وكيف لم تصل درجة التنبه إلى دراسة كيفية مواجهة هذه الشائعات، إعلاميا وسياسيا وأمنيا، لأنها فى النهاية لا تقل خطرا عن البندقية فى كل الأحيان، وترتبط بها ارتباطا وثيقا فى أغلب الأحيان، ولعل أوضح مثال على ذلك، ما أشيع عقب محاولة اغتيال أبوباشا، من أنه رمى بالمصحف على الأرض، ثم داسه بالأقدام، والغريب أن هذه الشائعة قد لاقت صدى واستجابة ليس فقط بين البسطاء، بل أيضا بين كثير من أصحاب المستوى التعليمى المرتفع، حيث استمعوا إليها دون أى استعداد للمناقشة وربطوا بينها وبين الحادث فأراحوا أنفسهم من عناء التفسير والتبرير، وأعادوا ترديدها هم أنفسهم دون تفكير، وكانت النتيجة أن رد الفعل الشعبى فى استنكار إرهاب الحادث كان أقل مما هو متوقع

بكثير ..

ولعلنا نتذكر شائعة مماثلة، وقت أن تحركت الجماعات الإسلامية ضد عميد طب القاهرة، وأشاعوا أنه نزع النقاب بيده من على وجه الطالبة، وهو ما نفته الطالبة نفسها، لكن ذلك لم يمنع الهياج والتهييج، والمظاهرات والاحتجاجات، وشغل الرأى العام شهورا، وقريب منه ما حدث فى نفس الكلية، فى سنة سابقة، حيث أقيمت حفلة دعيت إليها فرقة المصريين بقيادة هانى شنودة، وأشاعت الجماعات أن هذه الفرقة متخصصة فى تمزيق المصاحف إلى صفحات متناثرة، ينثرونهاعلى أرض المسرح، بينما يرقصون (ويدبدبون) بأرجلهم فوقها خلال الغناء، يقودهم فى ذلك رئيس الفرقة هانى (شنودة)، وقتها اضطرت إدارة الكلية إلى إقامة الحفل تحت حراسة الأمن المركزى ..

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فلا بأس أن أسرد على القراء تجربة شخصية لى خلال الانتخابات الأخيرة، حيث رشحت نفسى فى إحدى دوائر القاهرة، وفوجئت بمنشور يوزع منه عشرات الآلاف عقب صلاة الجمعة، ولا يحمل توقيعا يشير إلى الجهة التى أصدرته، ويتصدرهُ اسمى بصفتى مرشحا عن الشيوعية

(الملحدة)، والعلمانية (الكافرة)، والإمبريالية (العالمية)، وربيبتها الصهيونية (النجسة)، وللقارىء أن يتعجب من تجمع هذه المتناقضات فى شخصى المتواضع، لكن الأعجب هو ماتضمنه المنشور من عبارات نسبت إلىّ، من نوع (سيدنا الحسين عديم الإحساس - الإسلام دين رجعى-أستاذى ماركس الشيوعى الملحد وداروين اليهودى المتعصب وفرويد اليهودى الكافر)، وحتى يوحى من كتبوا المنشور بأن ماكتبوه صحيح، ذكروا أمام كل عبارة رقم الصفحة ورقم السطر، مع الإشارة إلى اسم الكتاب بعبارة الكتاب الأول أو الكتاب الثانى....إلخ، دون ذكر اسم الكتاب، والفكرة أو الإشاعة، ذكية ومحسوبة، ففى مواجهة مائة ألف منشور، لن يوجد أكثر من مائة كتاب لدى سكان الدائرة، وحتى من يملك الكتاب يمكن أن يتصور أن عبارات المنشور قد وردت فى كتاب آخر، وللوهلة الأولى لم أعر هذه المنشورات انتباها، وكان تعليقى أنه مادام لم يوقّع عليها أحد، فإن أحدا لن يصدقها، كما أن العبارات الواردة فيها شديدة البلاهة، بما يتجاوز بكثير إمكانية أن يصدقها أحد، وللأسف الشديد فإن تقديرى كان مخطئا، وللأسف أيضا فوجئت فى مساء نفس اليوم الذى وزع فيه أول منشور، بعودة المكلفين بتوزيع

منشورات دعايتى الانتخابية، طالبين إعفاءهم من هذه المهمة، بسبب ما يواجهونه من هجوم من أبناء الدائرة بسبب المنشور المعادى، واضطررت إلى طبع منشورين للرد والتفنيد، ثم إلى طبع منشور ثالث أعلنت فيه عن جائزة قدرها خمسمائة جنيه لمن يجد حرفا مما نشر فى المنشورفى أي كتاب لى، واضطررت إلى بيع الكتب بنصف الثمن، دون أن أنجح فى استئصال تأثير الشائعة، ولست فى حاجة إلى توضيح الصلة بين حرب الشائعات والإرهاب، فهى صلة واضحة ووثيقة، فالشائعات هى المدخل الآمن لتنفيذ العملية الإرهابية، ولو قدر للمتطرفين أن ينشئوا مدرسة للإرهاب، لكان الدرس الأول فيها : "لا تتسرع بإطلاق الرصاص، وابدأ أولا بإطلاق شائعة، وتعمد أن تكون فجة ومثيرة، وأسهل الشائعات أن تتهم الضحية بتمزيق المصحف أو بدهسه بالأقدام، أو بأنه شتم سيدنا الحسين، أو بأنه يتباهى بالكفر والإلحاد، أو بأنه شتم الدين الإسلامى، وسوف تنتشر الشائعة كالنار فى الهشيم، وبعدها لك أن تقدم آمنا مطمئنا على إطلاق النار، وسوف تجد طريقك ممهدا، وإرهابك مؤيدا، فأنت أمام الرأى العام، مدافع عن الإسلام، ومنتقم ممن داس المصحف بالأقدام، أو شتم سيدنا الحسين"، ولعل القارئ مندهش معى من

قابلية الجمهور لتصديق هذه النوعية من الشائعات الفجة، ولعله يتساءل كما أتساءل عن السبب، وهل هو انتشار أمية القراءة الكتابة، أم انتشار الأمية الثقافية، أم التدريب الطويل للرأى العام على أسلوب التفكير الأحادى الاتجاه، الذى يقبل ما يلقى إليه بالتصديق ويرفض أن يمحص ما يعرض عليه، أو يخضعه للمنطق والتحليل، أم أنه تقصير أجهزة الإعلام فى التصدى للشائعات بالتفنيد، وأنا أقصد هنا، الشائعات ذات التأثير العام، ومن أمثلتها حملة الشائعات التى سبقت جميع حوادث الفتنة الطائفية فى مصر، مثل شائعة بيان البابا شنودة قبل حوادث الخانكة، وشائعة الدعوة لإنشاء دولة قبطية وقيام الأطباء الأقباط بتعقيم النساء المسلمات قبل حوادث الزاوية الحمراء، وشائعة الصلبان على ملابس المحجبات قبل حوادث الصعيد وكفرالشيخ الأخيرة، وليس للقارىء أن يتصور أن جميع الشائعات الممهدة للإرهاب من نوع شتم الإسلام أو شتم سيدنا الحسين، فالمؤكد أن السنوات الأخيرة قد شهدت نموذجا جديدا للشائعات، يتمثل فى الشائعات المدروسة، التى تستهدف نتائج محددة، وتستند إلى دراسة نفسية لاتجاهات الرأى العام، وما يمكن أن يؤثر فيه، وتخلق الإطار النفسى الملائم لقبول عمليات إرهابية فى مرحلة

لاحقة، ومثل هذه الشائعات يصعب عليّ أن أتصور أنها من صنع خيال أفراد، والأقرب والأدق أن تكون من صنع أجهزة متمرسة، تضع الشائعة المركبة فى عدد محدود من السطور، وتتركها لكى تختمر بعد شهور، ثم يحدث المحظور، ولولا ضيق المجال لأثبتّ أن كل حادث إرهابى وقع فى مصر، سبقته حملة الشائعات، وأن حوادث الإرهاب الموجهة ضد الأمن القومى المصرى، قد تم التمهيد لها بهذا النوع من الشائعات المدروسة، وسوف أختار حادثتين من هذا النوع، وأضع فى مواجهتهما هذاالنوع من الشائعات، وليس مصادفة أن يكون مصدر هذه الشائعات واحدا، وهو باب أسبوعى فى إحدى صحف المعارضة، ولنأخذ أولا حادث إطلاق النار على بعض موظفى السفارة الأمريكية، والمعروف باسم حادث سيارة المعادى، ولنقرأ معا الشائعة التى مهدت له، وسوف يكتشف القارىء أنها شائعة مصاغة بحنكة لا يتمتع بها الهواة، ولنقرأ معا ما نشر فى جريدة الشعب، فى باب (أخبار ممنوعة) بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٧ تحت عنوان (وفراخ سامة؟؟)، ونصه (تقول مجلة "النيوزويك" إن مصر ظلت لسنوات تأكل فراخا لحمها ممتلئ بمادة سامة تعرف باسم "بى.سى.بى" لا يظهر أثرها إلا بعد عشر سنوات ولا تستطيع المعامل المصرية

أن تكشفها، أحرقوا بعضها فى أمريكا وصدروا الباقى إلى الدول النامية ومنها مصر؟)، وحتى أريح القارئ من سوءالظن، أؤكد له فى البداية أننى لا أدافع عن الولايات المتحدة، ولا يرد ذلك فى خاطرى أبدا، وقصارى ما أفعله أن أناقش خبرا قرأته مثل غيرى بعينى، وحللته بعقلى، وناقشت مفرداته من خلال دراستى العلمية الطويلة، وسألت فيه بعض ذوى الشأن والعلم، فلم أجد أحدا يقبل أو يصدق أن هناك مادة سامة لا يظهر تأثيرها إلا بعد عشر سنوات، وقد ذكّر لى الخبراء المتخصصون أن مثل هذه المادة مستحيلة، مثلها مثل الغول والعنقاء والخل الوفى، وأنهم جميعا سمعوا عن ال (بى.بى.سى) وهى الإذاعة البريطانية، لكن أحدا منهم لم يسمع فى حياته عن ال (بى.سى.بى)، ولأن الحقائق العلمية هى الفيصل فى القبول أو الرفض، فالخبر غير صحيح، وبمعنى آخر فإنه إشاعة وليس خبرا، وهنا ننتقل إلى مستوى آخر فى المناقشة وهو مستوى التأمل فى محتوى الإشاعة، وسوف نكتشف أنها إشاعة مركبة، وأن عناصرها مدروسة بذكاء شديد، فالمصدر مجلة لم يحدد تاريخ النشر فيها، حتى يستحيل الاستدلال على مصدر الخبر، والصياغة تحتوى على اسم علمى لمادة لا وجود لها، وذكر الاسم يوهم القارئ بعلمية وموضوعية الخبر، وحروف

الاسم تشتمل على حرفين (بى) حتى يحتار القارئ فى أحدهما أو فيهما معا، وهل هو أو هما (بى) خفيفة أم (بى) ثقيلة، ويتوه ذهنه أمام أربعة عشر احتمالا وليس احتمالا واحدا من حيث ترتيب الحروف، عدا مئات الاحتمالات حول تركيب الكلمات، والفترة الزمنية مقصودة لأن القارئ قد يتذكر ما تناوله من طعام خلال أسبوع، وربما خلال شهر، أما أن يتذكر ما أكله منذ سنة فأمر عسير أو مستحيل، وتصبح الاستحالة مطلقة بالنسبة لتذكر ما تناوله من طعام منذ عشر سنوات بالتمام والكمال، وهنا يصبح احتمال إصابته هو أو أحد أفراد أسرته بالمادة السامة واردا بل ربما مؤكدا، ويصبح منطقيا أن يعزو حالات المرض أو الوفاة فى الأسرة إلى ذلك القاتل السام، الذى تسلل إلى الأسرة منذ عشرة أعوام، وهو ال (بى.سى.بى)، وإذا كان خيال القارىء خصبا، أو روحه متشائمة، فسوف يضع يده على بطنه، وسوف يدور حول نفسه، خوفا من ال (بى.سى.بى)، ولن ينجيه من الشك إلا أن يلجأ إلى معامل التحليل للتيقن، بيد أن الشائعة لم تترك مجالا لهذا الاحتمال، وسارعت بسد باب النجاة حين ذكرت فى الفقرة الأخيرة، أن معامل التحليل المصرية لا تكتشفها.

خطة للقتل إذن، وهو قتل لا يحدث نتيجة للخطأ، بل يحدث مع سبق الإصرار والترصد، حيث تذكر الشائعة أن الأمريكان أحرقوا الموجود من الدجاج فى أمريكا، وصدروا الباقى إلى مصر، أى أنهم يعلمون، ويرسلون، ويقصرون حمايتهم على مواطنيهم، بينما يوزعون الموت على الآخرين، ومنهم أو على رأسهم المصريون.

سوف يستقر ذلك كله فى وجدان القارئ، وسوف يصبح دعوة مفتوحة إلى الثأر، وسوف يشكل مبررا مسموحا به، لحادثة إرهاب سوف تحدث بعد ذلك بثلاثة شهور، حين يطلق الرصاص مصوبا إلى سيارة تحمل بعض الدبلوماسيين الأمريكان، وسوف يقرأ من صدقوا الخبر عن هذا الحادث، فيشعرون بالارتياح ويسعدون للانتقام، ويبتهجون لأن الله قد سلط أبداننا على أبدان، وانتقم لهم من الأمريكان، وقتلا بقتل، والبادئ هو المدان، وليس شرطا أن تكون هناك علاقة بين من صاغوا الشائعة وأطلقوها، وبين من قاموا بتنفيذ العملية، لأن دور المجموعة الأولى هو تهيئة المناخ وإعداد المسرح وتحفيز من كانت لديهم الرغبة أو توافرت لديهم النوايا، وربما انزعج القارئ إذا ذكرنا له، أن نفس الباب، كان

مسئولاً عن شائعة الصلبان، حيث ورد فيه لأول مرة، خبر "الإسبراى" الذي يرشه بعض الأقباط، على ملابس الفتيات، فيترك أثرا لا يظهر إلا بعد الغسيل، مكونا صليبا أو صلبانا، ولكى يبدو صاحب الإشاعة محايدا، وعلميا ودقيقا، فإنه ينهى إشاعته بمطالبة السلطات المسئولة بالتحقيق، الخبر هنا، أو الإشاعة بمعنى أدق يحمل نفس مواصفات الخبر السابق، أو الإشاعة السابقة، فالمستهدف هو المحجبات، أى الجنس الناعم اللطيف، وهو أمر مفزع للرجال، يستثير نخوتهم، وشهامتهم ورغبتهم فى الانتقام، وفرصة التحقق من الأمر منعدمة، لأن الصلبان لا تظهر بعد الرش، ولا تكتشف فى الطريق، وإنما تكتشف بعد الغسيل، أى فى المنازل، والتمحيص العلمى يرفض أيضا تلك المعلومة المستحيلة، التى تتحدث عن "إسبراى" من خصائصه الانتشار فى مساحة واسعة، والاندثار إلا من مساحة محدودة، ليست دائرة مثلا أو مربعا أو هلالا، بل هى صليب، وليلاحظ معى القارئ نفس التركيب والترتيب، معلومةغير صحيحة، وإمكانية تيقن مستحيلة، واستفزاز للمشاعر مؤكد، ونتيجة درامية تدفع إلى الغضب، وتدعو للانتقام، ومقدمة لمجموعة من حوادث الفتنة الطائفية حدثت بعدها أيضا بثلاثة شهور، فى

مناطق متعددة، وربما استند الجناة فيها إلى منطق الثأر، ولعلهم توقعوا أن تتداخل مشاعر الغضب لدى المصريين مع مشاعر الانتقام، وأن يرسخ فى أذهان الجماهير أن البادئ أظلم، فيرتعش إصبع الاتهام ..

لقد قصدت فيما سبق أن أوضح جانبا من جوانب الإرهاب قد يخفى على البعض وهو التمهيد النفسى له وتخدير الرأى العام الجماعى حتى لا يستنكر، بل تطويعه-إن أمكن-للقبول والتبرير، وأن جهاز الإرهاب لا يقتصر فقط على حملة السلاح، ومصوبى الطلقات، بل يشمل فيما يشمل بعض الخبراء فى إعداد الشائعات، وبعض القادرين على تمريرها، وأن الشائعات شأنها شأن كثير من السلع الاستهلاكية، بعضها صناعة محلية، حين يتعلق الأمر بتصفية حسابات فردية، وبعضها مستورد، تصنعه أجهزة متخصصة، حين يتعلق الأمر بتهديد الأمن الداخلى والخارجى لمصر[1] ، وأن إهمال هذا الجانب يفقد تحليلنا لظاهرة الإرهاب جانبا من جوانبها الأساسية، ولعلى لا أخفى على القارئ أننى فى محاولة لمداعبته كسرا لرتابة السرد وملل التحليل، وهى عادة

(١) يوضح المؤلف أنه لا يقصد أن مصدر الإرهاب فى جميع الحالات السابقة واحد، وإنما يقصد التأكيد على وحدة الأسلوب فقط، أما الهدف فإنه مختلف بالتأكيد، وأما المصدر فاحتمال اختلافه واضح.

درجت عليها، حاولت جاهدا أن أخترع شائعات على نفس نمط الشائعتين السابقتين، وكان نصيبى الفشل الذريع، ربما عن عجز، وربما لأن ما يصنعه جهاز متخصص، يعجز عنه قلم فرد، وأيا كان رأى القارئ فى عرضى لهذه الظاهرة، ومهما اختلف رأيه عن رأيى، واختلاف الرأى وارد، فإن هناك حقيقة تعلو على جزئيات الخلاف، وهى أن الشائعات المدروسة قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عملية الإرهاب المتكاملة، وأن مواجهة هذه الشائعات يجب أن تتوازى مع مواجهة الطلقات .

التعذيب والإرهاب

هناك مقولة شائعة، تحتاج إلى مراجعة وهى من كثرة ما شاعت، كادت تصبح من المسلمات، والمقولة تذكر أن الإرهاب السياسى الدينى كان نتيجة مباشرة للتعذيب فى سجون عبد الناصر، والمحتجون بذلك يدللون عليه بأن فكرة تنظيم التكفير والهجرة قد اختمرت فى ذهن شكرى مصطفى تحت جلدات السياط، وأن كتاب سيد قطب الصغير الشهير (معالم فى الطريق)، والذى وضع الأساس النظرى لفكر أغلب الجماعات الإسلامية، قد كتب أغلبه فى هذه السجون،

والحجة للوهلة الأولى قد تبدو وجيهة، لكن محاولة التعامل معها بالمناقشة والتحليل قد تثبت العكس، وقد تقود إلى نتيجة مختلفة، فلو جاز لنا أن نسلم بما سبق، فكيف يمكن لنا أن نبرر حوادث الإرهاب السياسى الدينى فى نهاية الأربعينات، وهى حوادث شديدة العنف ، متوالية الحدوث ، متصاعدة التأثير؟ كيف نبرر اغتيال الخازندار، ومحاولة نسف محكمة الاستئناف، وانفجار السيارة الملغومة فى شركة الإعلانات الشرقية، وإلقاء القنابل على أقسام البوليس، وانفجارات سينما مترو وشيكوريل وحارات اليهود، وأخيرا اغتيال رئيس الوزراء ووزير الداخلية، المرحوم محمود فهمى النقراشى؟ هل نبرر ذلك كله بالتعذيب على يد النقراشى مثلا ؟ إن أحدا لا يقبل ذلك، ولا يملك أن يدعيه، بل إن القصص التى تحكى لنا عن السجون السياسية تعز على التصديق، فقد كانت فى غاية الراحة والنظافة واحترام الآدمية، وكان يسمح فيها فى بعض الأوقات بخروج المسجونين لعيادات الأطباء أو لممارسة واجبات الزوجية، ناهيك عن مصروف جيب شخصى كان يصرف لكل فرد منهم ..

أى تعذيب كان هناك حتى يبرر قتل الخازندار

والنقراشى وغيرهم من الأبرياء؟ وإذا صدقنا ما ادعوه عما حدث لهم بعد مصرع النقراشى من ضغوط أو حتى تعذيب فى عهد إبراهيم عبدالهادى، فهل يصلح ذلك سببا مباشرا أو غير مباشر لمحاولة اغتيال عبدالناصر، الذى احتضن تنظيم الإخوان المسلمين دونا عن الأحزاب السياسية جميعا، والذى أقسم أمام قبر حسن البنا على الانتقام له، والذى حاكم عبدالهادى على تعذيبه للإخوان، وحكم عليه بالإعدام ثم خففه إلى المؤبد؟

إن الإرهاب السياسى الدينى قد بدأ مع نشأة الإخوان المسلمين، حيث كانت البيعة تتم على المصحف و(المسدس) وقد ذكر ذلك المرشد العام أبو النصر فى مذكراته المنشورة بجريدة الأحرار ، بل أشار إلى أن حسن البنا قد (لمعت عيناه) وسعد سعادة بالغة حين أخرج أبو النصر مسدسه مؤكدا له أن المسدس هو الحل. والمراجع لاعترافات عبد المجيد حسن قاتل النقراشى، ينزعج أشد الانزعاج، لما سرده عن دروس الوعظ فى التنظيم السرى، وكيف درس لهم الفقهاء أن الاغتيال السياسى سنة، وأن دليلهم على ذلك قتل كعب بن الأشرف والشاعرة العصماء والشاعرأبو عفك ،

وحاش لله أن يكون ذلك صحيحاً، وأن من يحتج عليهم بآية (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق)، كان الرد عليه أن هذا (وأيم الله) هو الحق، ومن لا يصدق عليه أن يرجع إلى اعترافات عبد المجيد، وإلى حيثيات الحكم فى القضية ..

نشأة الإرهاب إذن مرتبطة بعقيدة التنظيم السرى وليس بالمناخ السياسى السائد، وتوقيت النشأة مرتبط بتوقيت نشأة التنظيم، وتعذيب عبدالناصر لهم لم يكن سبب النشأة، وتوقيته لم يكن توقيتها، وشكرى مصطفى كان متبعا ولم يكن مبتدعا، وسيد قطب مارس دور منسق الحدائق، لحديقة يانعة ومثمرة، قطوفها دانية، وثمرها ناضج، وزهورها حمراء قانية، تسر الإرهابيين، وتزعج من له قلب مفعم بحب الدستور، أو ألقى السمع لنصوص القانون ..

وإذا كنا نتحدث عن حقائق موضوعية، بصرف النظر عن تقييمنا لها، فلابد أن نعترف بأنه بجانب سيد قطب وجماعته، وشكرى مصطفى وجماعته، كان هناك من خرج من هذه السجون، وقد ودع الإرهاب إلى غير رجعة، وتضاءلت أحلامه فى إرهاب الدولة بعد أن ذاق إرهابها، وأصبح يفزعه صوت (بمب)، الصغار، بعد أن كان

يتسلى برمى القنابل على الكبار، ولماذا نذهب بعيدا وأمامنا نماذج حية من زعماء هذا التيار الآن، شاء قدرهم أن يعتقلوا مرة واحدة بحجة انتمائهم للإخوان، وخرجوا بعدها وقد خلعوا الجبة والعمامة والقفطان، وانطلقوا بالملابس الإفرنجية، يلقون الخطب الرنانة فى المناسبات القومية، ويلعنون إخوان الشيطان، يقصدون بالطبع الإخوان، وينشدون الأشعار الثورية، وأما الآن فقد عادوا إلى زيهم القديم، معلنين أنها كانت تقية، لاعنين ثوار الشياطين يقصدون رجال الثورة، وأذكر أن صديقا يعرف تاريخ أحدهم القديم، داعبه بسؤال لئيم، عما يفعله لو عاد عبدالناصر من الموت، فأجابه ببديهة حاضرة، ودعابة ساحرة، سألزم السكوت، وأرتدى الردنجوت .. هذا نموذج من نماذج، ونتيجة من نتائج.

بيد أنى أحذر القارئ من أن يتصور أننى أدافع عن القمع، أوأحبذ التعذيب، بل إننى أربأ بالقارئ من أن يخطر ذلك له على بال، فأنا أفعل شيئا آخر، ربما لم يتعوده القراء، وهو عرض وجهَى الحقيقة، أو جانبَى العملة، بينما تعود أغلبنا أن يفكر فى اتجاه واحد، أو يكتب متبنيا رأيا مسبقا، أو ملتزما بمنهج محدد سلفا، بل إننى أستطرد فأقول، إن تنامى ظاهرة التطرف العنيف المتسربل زورا بشعارات الدين، والمهدد للنظام

العام للمجتمع على يد الملتحين، يرجع إلى تهاون الدولة فى مواجهتهم، وليس إلى العنف فى المواجهة، وتخاذلها فى التصدى لهم، وليس إلى التجاوز فى التصدى، والشواهد على ذلك قائمة وجلية، ودونكم وضع اليد على حدائق القاهرة، وبناء المساجد فيها، رغم أنف السلطة والقانون والنظام والجمال، ودونكم أيضا صب أعمدة الخرسانة فى ترع الرى الرئيسية وبناء المساجد عليها، وكلا الأمرين ليسا من الإسلام فى شىء، فالإسلام ليس ضد النظام، والجمال من الإسلام ، والتخطيط من الإسلام، ومنفعة المواطنين إسلام، وليس من الإسلام فى شىء أن تحرم المواطنين من متعة راحة النظر، وانشراح الصدر، والترويح عن المرضى بالمنتزه المحيط بضريح النقراشى، والمواجه لمستشفى دارالشفاء، والذى تحول إلى مسجد خرسانى ضخم، وبالمثل ما حدث فى مسجد النور، حيث اختفت الحديقة، واضطر المسؤولون إلى تغيير المرور، وتعديل مسار الكوبرى العلوى [1]، بينما القاهرة بحمد الله ملأى بالمساجد، ومعظم العمائر الجديدة تحول دورها الأرضى إلى مساجد سعيا للإعفاء من ضريبة العوائد،

---

(١) الغريب أن هذا المسجد - بجانب عدم مشروعية إنشائه على إحدى الحدائق العامة - يستحيل الوصول إليه إلا بعبور واحد من أكثر شوارع القاهرة ازدحاما بمرور السيارات، ومن غير المتخيل عبور الآلاف لحضور الصلاة فيه بدون إعاقة المرور أو إصابة العابرين.

ولو كنا فى احتياج إلى مزيد، فأهلا بها ونعمت، ولنلجأ للدولة، ولنتبع الأساليب القانونية، ولنحترم التخطيط العمرانى، ولنلتزم بحقوق الإنسان، لأنها إسلام فى إسلام، والذى يقفز فوق ذلك كله، ويتجاوز ذلك كله، يسهل عليه أن يقفز بعد ذلك فوق كل شىء، ويتجاوز أى شىء، وهو فى قفزه وتجاوزه لا يفعل انطلاقا من تعذيب وقع عليه، بل استهدافا لتعذيب يقع علينا، وهو فى الحالين منطلق من تهاون الدولة وليس من تجاوزها، ومن إهمال السلطة للقانون وليس من إعمالها له أو تمسكها به، وقل مثل ذلك وأكثر عن إعاقة مجرى الترع، وهو أمر لو كان مشروعا لساعدنا فى حل أزمة الإسكان، لكنه التجاوز من جانب، والتراجع من جانب آخر، ولست فى حاجة إلى بيان من تجاوز، ومن تراجع، فالأمر لا يحتاج إلى بيان، وبين التجاوز والتراجع تنمو الظاهرة، ويتفشى الإرهاب، نتيجة للتهاون فى المواجهة وليس للتشدد فيها، ونتيجة لتراجع الدولة فى إعمال نصوص القانون، وليس نتيجة للتعذيب فى السجون، بل قارنوا معى بين ما كتبه عمر التلمسانى عن السادات وما كتبه عن عبدالناصر، فى كتابين منفصلين، أولهما انهال فيه على السادات باللوم العنيف، والهجوم القاسى، والتلميح الساخر السافر،

من نوع الحديث عن الجوزة والكركرة، وغيرها من الألفاظ والعبارات التى يصعب علينا أن نتصور صدورها عن الشيخ الجليل، وثانيهما كتاب عن عبدالناصر، هو (قالوا عن عبدالناصر ولم أقل)، والكتاب يقرأ من عنوانه، والرجل يلتمس الهجـوم على ألسنـة الآخـرين ، بينما حكم عليـه عبدالناصر بالمؤبد، وذاق فى السجن الحربى مالم يخطر له أو لنا على بال، على حين أفرج عنه السادات، وحاوره علناء بالكلمات وليس بالسياط، وأفرج عن جميع الإخوان وأعادهم إلى وظائفهم، وسمح لهم بالكتابة فى الصحف، وأعاد مجلات الدعوة والاعتصام إلى الظهور بعد احتجاب، وعندما اعتقل السادات التلمسانى لم يختصه بالاعتقال، وسمح له بالانتقال لمستشفى قصر العينى، ولم يمسه فى المعتقل بتعذيب أو إرهاب، ولعل القارئ يحتار معى وهو يقارن الفعل برد الفعل فى الحالين، ولعلها أيضا حالة خاصة بالشيخ الجليل، لا تقبل التعميم ولا تدفع إلى استخلاص نتائج لن يراها أحد مقنعة، وأراها بالفعل مفزعة، بيد أنهادليل قوى، يثبت أنه لا علاقة بين ممارسات التعذيب فى السجون، وبين رد الفعل المتمثل فى محاولة سجن الشعب المصرى داخل زنزانة الإرهاب، ذلك أن منهج الربط بين تعذيب عبدالناصر لهذا التيار، وظهور

التطرف كنتيجة مباشرة له، يعطى المواطن المصرى انطباعاً كاذبا بالتبرير، ويدفعه إلى الاعتذار عنهم وربما إلى الاعتذار لهم، ويضع إرهابهم فى موقع رد الفعل وليس الفعل، وصاحب رد الفعل معذور، بينما صاحب الفعل لا عذر له، ويعلم الله أن ذلك كله ليس صحيحا، وأننا نستنكر التعذيب بقدر استنكارهم له، بيد أننا نرى الإرهاب كامنا فى دعوتهم، مسجلا فى ممارساتهم، موثقا بالرصاص والقنابل، مستمرا على مدى مسيرتهم، جذوره فى الفكر، وأصوله فى التاريخ البعيد وليس القريب، ونشأته فى التنظيمات السرية، وليس كرد فعل للتعذيب فى السجون الناصرية .

الارهاب والمعادلة الجديدة

كنت أول من تنبه فى كتاب (قبل السقوط) إلى ما أسميته التيار الثروى فى الحركة الإسلامية، وقد ساقنى إلى إطلاق هذه التسمية، اشتقاقا من الثروة، رصدى لبدء نمو بل ونجاح هذا التيار، وتعشقى فى ذات الوقت لمترادفات اللغة،ومحاولة إطلاق تسمية مقابلة لما أسميته التيار الثورى، وقد أسعدنى انتشار التسمية، وانتقالها مترجمة حرفيا إلى كتابات المراسلين الأجانب، ولعلى مازلت مؤمنا بصحة تحليلى

لهذه الاتجاهات إلى ثلاثة تيارات رئيسية، أولها يتبنى منطق الثورة العنيفة سعيا إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، وهو ما يتمثل فى الجهاد (جماعة المسلمين)، والتكفير والهجرة وغيرهما (التيار الثورى)، وثانيها يتبنى منهج تجميع الثروات ويستهدف السيطرة على الاقتصاد القومى تمهيدا (لتوظيفه) لصالح التيار العام، وهو ما يتمثل فى بيوت (وليس شركات)توظيف الأموال الإسلامية (التيار الثروى)، وثالثها تيار تقليدى، أو أصبح تقليديا بعد ظهور التيارين السابقين وهو تيار الإخوان المسلمين، وكنت أرى وما زلت أن التيار الأول أكثر خطرًا والثانى أكثر نجاحا والثالث أكثر تأثيرا، وأن لكل تيار خصائصه وأساليبه، وأنه خطأ جسيم أن ننظر إلى التيار السياسى الدينى على أنه تيار واحد، ومازال هذا صحيحا على مستوى التحليل، أما على مستوى الفعل فقد أثبتت المعركة الانتخابية الأخيرة أننى كنت مخطئا، أو ربما كنت متفائلا، حين ظننت أن التناقضات بين التيارات الثلاثة تمثل عائقا لوحدة العمل، وأن ما بينها من خلاف فى أسلوب العمل وطبيعة التكوين الداخلى والعلاقات الخارجية، يجعل التنسيق بينها أمرا مستحيلا أو على الأقل غير وارد فى المدى القصير، خاصة فى غياب قيادة واحدة (داخلية) تحجّم من

تأثير الخلاف، بل وربما توظفه لصالح المختلفين ..

لقد أثبتت لى تجربة الانتخابات الأخيرة (أبريل ١٩٨٧) ، أن رهانى على الخلاف رهان خاسر، فالكل يعمل من أجل هدف واحد، وهم ينسقون فيما بينهم الأدوار، وكل منهم يستفيد بعناصر القوة فى الآخر، والتناقضات بينهم يمكن القفز فوقها، والتجاوز عنها، وتأجيلها إلى ما بعد الوصول إلى الهدف، وهو التمكن من كراسى الحكم، وأوضح مثال على ذلك ما كان معروفا عن تنظيم الجهاد، وهو أكثر التنظيمات تطرفا، من رفضه تماما للمشاركة فى الحياة السياسية، واستنكاره لمحاولات الإخوان المسلمين للدخول فى معترك السياسة، ورفضه القاطع للذهاب إلى صندوق الانتخاب، ووصل الأمر إلى اتهام أنصار الحوار أو العمل السياسى الصريح بزيغ العقيدة والعمالة للسلطة، ويمكننا أن ندرك مدى ما حدث من تغيير فى فكر أعضاء تنظيم الجهاد، إذا قارنا ما سبق، بحديث مفتيهم ومنظرهم وإمامهم عمر عبدالرحمن لجريدة الشعب قبيل الانتخابات عن أنه يؤيد التحالف، وأنه لولا سفره خارج مصر وقت الانتخابات لأعطى صوته للتحالف بلا تردد، وأكثر من ذلك فإن أشهر أمراء

الجماعات فى المنيا قد رشح نفسه على قائمة التحالف ودافع عن شعاراته وراياته، وأصبح عضوا فى المجلس بالفعل، وزامل فى عضويته أعضاء آخرين، كانوا أمراء للجماعات الإسلامية وقت أن كانوا طلابا، وأصبحوا ممثلين لهذا التيار فى نقاباتهم المهنية، ويؤكد من تابعوا الانتخابات فى الريف المصري، خاصة فى محافظات الوجه البحرى، أن سيدات الأسر التى ينتمى إليها أعضاء الجماعات، كن يتوافدن على صناديق الانتخابات فى إقبال ظاهر ودعائى ومنظم، وأن طوابير المنقبات كانت قاسما مشتركا أعظم فى أغلب اللجان، بينما غمرت شوارع الجمهورية على مستوى جميع المحافظات، منشورات موحدة العبارات، واضح أنها مطبوعة باسم التحالف ككل، وأنها موزعة مركزيا، وأن كثافة توزيعها تشى بحجم الإنفاق عليها ودلالاته، وتشى أيضا بمدى الالتزام بنصائح حسن البنا وتوجيهاته، باللجوء إلى الشعارات المعممة من نوع أن الإسلام هو الحل، وأن صلاح الدنيا يكون بالدين، دون الدخول فى أى تفاصيل تقود إلى مأزق أو خلاف، ودون تعرض للمشاكل (التافهة) مثل مشاكل الديون والإسكان والتعليم والأجور والأسعار، وقد أثبت الكثيرون من رموز التيار السياسى الإسلامى أيضا، أنهم قادرون على ممارسة لعبة السياسة

والانتخابات، بأخلاقها وليس بأخلاقيات الدين، وبأساليبها وليس بأساليب العقيدة، فإذا زور البعض فى بعض اللجان، فإن عليهم إن أمكنتهم الفرصة أن يفعلوا المثل بل عليهم أن يبادروا بذلك لو استطاعوا، أما شعار مواجهة السيئة بالحسنة فهو شعار المستضعفين، وأما (من غشنا فليس منا) فمؤجل إلى حين، وفى جميع اللجان كانت تعليمات قياداتهم إلى المندوبين واضحة، وتوجيهاتهم صريحة وموجزة فى إبداء استعدادهم دائما للقسمة، وتعبير القسمة شائع لدى خبراء الانتخابات، وتحدث القسمة عندما يوجد داخل اللجان مندوبان فقط لحزبين اثنين أو مرشحين اثنين، حيث يتفق المندوبان على محاولة استمالة أو رشوة أو تهديد عضوى اللجنة، حتى يسمحوا لهما بقسمة الأصوات المتبقاة بالمناصفة بينهما، ويتم ذلك عادة حين ينعدم الإقبال على اللجان بين الساعة الثالثة والساعة الخامسة بعد الظهر، وهو الوقت الذى يسميه خبراء الانتخابات بساعات الصفر، وإذا كان أحد المندوبين عن حزب والمندوب الآخر عن مرشح فردى أصبحت القسمة أسهل، وزاد إغراء القيام بها، وأصبح الاتفاق أيسر، حيث يتم تسويد جميع البطاقات المتبقاة لصالح الحزب والمرشح الفردى معا، ولكى تنجح تجربة

القسمة فإن عددا من الشروط لابد وأن يتوافر، أولها وجود مندوبين اثنين كما ذكرنا، وثانيها لفت نظر وكيل المرشح الذى يمر على اللجان بطعام أو سجائر المندوبين إلى أن اللجنة (عشرة على عشرة) أو (مائة فى المائة)، أو (مائتين فى المائة)، وساعتها يفهم الوكيل الإشارة، والعبارة وما وراء العبارة، ويخرج طعام خاص معد لمثل هذه الحالات لجميع من فى اللجنة، وتستبدل سجائر السوبر بسجائر الكنت والمارلبورو، ويستكمل الاحتياطى النقدى لدى المندوب إن كان محدودا، وأبدا لم يستنكر أحد المندوبين عن التحالف هذا الإجراء أو يؤثمه، بل سعى إليه الجميع كما سعى غيرهم باعتباره جزءا من قواعد اللعبة، ووصل الأمر إلى تسويد جميع البطاقات لصالح التحالف فى اللجان التى غاب عنها مندوبو الغير، بالإغراء إن أمكن، وبالعنف إن لم يمكن، وأبدا أيضا لم يتحرج القائمون على أمر حملة التحالف، من نشر الشائعات الكاذبة الفظة، بالمنشورات أحيانا، وبالأفيشات أحيانا أخرى، بل وفى المساجد فى دروس ما بعد الصلاة، دون أن يردعهم عن ذلك وازع من دين أو ضمير، وأبدا لم تتوجه اتهاماتهم إلى ضعف حجج المنافسين أو خطأ برامجهم، بل اتجهت مباشرة إلى ما تعودوا عليه وأجادوه، وهو الطعن فى الدين، والاتهام فى

العقيدة، والجهر بالتكفير، وحل الدم إن اقتضى الأمر، ولست فى حاجة إلى الاستدلال بتجارب الآخرين، فقد كانت تجربتي نموذجا، وتحت يدى أمثلة شديدة الوضوح على ما سبق، وقد حدثنى صديق عزيز يملك فندقا سياحيا متواضعا، أن منافسه مرشح التحالف، قد جاب قرى الدائرة طولا وعرضا، مدعيا أن الفندق مرتع للخمور، وموطن للفجور، وأن الدعارة تمارس فيه جهارا، والفسق ليلا والقمار نهارا، وأن السائحين والسائحات يدخلون إلى قاعة الطعام بالفندق عرايا كما ولدتهم أمهاتهم، لا تسترهم حتى ورقة التوت، ناهيك عن الخلوة فى المجالسة، والقبلات والملامسة، والإمتاع والمؤانسة، وهو يعلم علم اليقين أن ذلك كله لا أصل له فى الحقيقة، ولكنها قواعد اللعبة الانتخابية، وأصول المعركة السياسية، ولأن مظهر الرجل يوحى بأنه رجل دين، تسللت عباراته إلى قلوب السامعين، ولم يتصور أحد منهم أن صاحب العمامة يجرؤ على الكذب، أو أنه يؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة أو أن رافعى شعارات الدين لا يختلفون عن غيرهم، غاية ما فى الأمر أن سهامهم أكثر إيلاما لأنها تمس العقيدة، وأن تصويبها أكثر إحكاما لأنه يتم من فوق المنابر، خاصة وأن من يصوبون يبسملون قبل التصويب، ويحوقلون خلاله،

ويتعوذون بعده، وباختصارشديد حتى لا يتوه القصد خلال السرد، فإن ما تصورته خلال انفصال التيارات الثلاثة، لم يكن صحيحا، وأن ماذكرته سابقا من أن (واحد + واحد + واحد = ثلاثة) ، أى أنها ثلاثة تيارات منفصلة، قد أثبتت المعركة الانتخابية أنه غير صحيح، وأن الصحيح هو أن (واحد + واحد + واحد = واحد) وأن الأمر قد انتهى إلى ما بدأ به، فقد كان الإخوان قبل الثورة وبعدها يؤمنون بتقسيم العمل ، فالهضيبى[1] للاعتدال، والسندى [2] للاغتيال ، والسيد [3] للفتوى ، والتنظيم السرى عليه القتل، والبنا عليه الاستنكار، وهو نفس ما يحدث اليوم، مع إضافة بعد جديد وخطير، هو المال، وهكذا تتعدد الأشكال، ويختلف الرجال، لكن الأفعال تظل نفس الأفعال، والموال فى النهاية هو نفس الموال، فقط أنت تسمعه مرة من مغنٍ يلبس البدلة الأنيقة، ومرة أخرى من مغنٍ يلبس الجلباب وفوقه زرمنيقة (أى عباءة) ، ومرة ثالثة من مغنٍ يضع فوق رأسه العقال، ومطلوب دائما أن يتشتت ذهن المتفرج وهو يرى

---

(١) حسن الهضيبى ، المرشد العام الأسبق للإخوان .
(٢) عبد الرحمن على السندى ، رئيس الجهاز السرى للإخوان .
(٣) الشيخ سيد سابق .

الجهاديين يهددون، وأحيانا يغتالون، والإخوان يصمتون وأحيانا يستنكرون، وأصحاب المال ينفقون، وأحيانا يشترون، وأن يتسلح الإرهاب بسماحة البعض وجاذبية دعوتهم، وبأموال البعض الآخر وإعلامهم وأعلامهم، وهو أمر لا مفر من أن يقود المجتمع إلى ما هو عليه الآن حيث لا تدرى من يؤيد ومن يعترض، ومن يزايد عن حق، ومن يزايد عن هوى، ومن يحمى من، ومن يهدد من، ومن الذى يخاف على الإرهابيين، ومن الذى يخاف منهم، ومن الذى يكتب لهم، ومن الذى يكتب عنهم، وأين الحد الفاصل بين الإعلام والإعلان، وأين الجسر الواصل بين الإعلام والإعلان، وإذا كنا نحن أصحاب الفكر نحتار ولا ندرى، وإذا كان البعض منا يختلط عليه الأمر، فيؤيد الإرهاب من منطلق العداء للداخلية، أو يهاجم الضحايا من منطلق الكراهية للنظام، فكيف يكون حال الشعب الذى يقرأ لنا، ويتلقى عنا ويتوقع أن يعرف منا.

أجزم أن المعادلة الجديدة هى السبب فى خلط الأوراق، وهى التى تفسر لنا مدخلاً خطيراً لتنامى الإرهاب هو تعدد الوجوه، وتنوع الأصوات، بينما القلب واحد، والقصد واحد، والكل فى واحد.

الارهـــارب وعجز المنطق

باختصار شديد ودون الدخول فى متاهات أو بمعنى أدق قبل الدخول فى متاهات، نستطيع أن نحكم على إرهاب الشهور الأخيرة حكما موجزا ودقيقا فى عبارة قصيرة، مضمونها أن انطلاق الكلاشينكوف تعبير عن عجز الحروف، وأن صوت الطلقات تعبير عالى الصوت عن قصور الكلمات

لقد بح صوتى، وتعبت يداى من إمساك القلم لتكرار نفس العبارات والألفاظ ومن طرح قضية منطقية شديدة البساطة وغاية فى الوضوح والموضوعية وهى : أنتم تنادون بالدولة الإسلامية، وتدعون أنكم تملكون نظرية حكم إسلامية كاملة ومتكاملة، ونحن نرى أن الإسلام أعز وأعم، وأن الله قد ترك شئون السياسة والحكم لاجتهاد المسلمين، لعلمه وهو العليم أن العصور تتغير، وأن الأزمنة تتوالى، وأن أنظمة الحكم تتغير مع هذا كله، وأن الإسلام لو اشتمل على ذلك نصا وتحديدا، لفرض الثبات على ما لا ثبات فيه، والضيق على ما هو محل للسعة، والحسم على ما هو مجال للاجتهاد، وقد سقنا حججنا على ذلك ما وسعنا الأمر، ووثقناهُ فى كتب مطبوعة، ومقالات منشورة، وأحاديث مسموعة، وأتى

الآن دوركم خاصة وأنتم تتحالفون مع الأحزاب لدخول مجلس الشعب، وتعلنون أنكم تسعون إلى إنشاء حزب سياسى مستقل، ومعنى هذا ضمنا أنكم تسعون للحكم. وهذا حقكم كما هو حق أى فئة أخرى ..

حسنا .. ما هو برنامجكم السياسى أيها السادة حتى نكون على بينة ؟ سؤال بسيط، لكنه بالنسبة لهم قاتل، فهم يعلمون أنهم لا يملكون الإجابة، ولو أجابوا لاختلفوا، ولو حاولوا لسقطوا فى شرك من اثنين، الشرك الأول أن يلجأوا إلى معممات ومعميات من شاكلة سوف تعم البركة، سوف يحل رضى الرحمن، سوف تسود البهجة، سوف يعلو الضمير، ياله من مجتمع سعيد ذلك الذى تعلوه رايات الحق وتظلله بركة السماء، إلى آخر هذه العبارات الفضفاضة المطاطة، التى إن جازت على البسطاء لا تجوز على المفكرين والحكماء، أما الشرك الثانى فهو أن يختلفوا مع بعضهم البعض أو مع المنطق أو مع واقع الحياة المتغير، خاصة وأن ما يملكونه من أدلة، وما يطرحونه من تصورات، (وهى تصوراتهم هم، وتنطلق من اجتهاداتهم هم وليس من أصول العقيدة)، على محدوديتها وتواضعها، تثير عليهم ولا تثير معهم، وتنقلب عليهم ولا تجمع حولهم،

بدءا من اشتراط أن يكون الحاكم قرشيا، وانتهاء بخلافهم المحزن حول كنه الشورى وهل تكون ملزمة أم لا تكون، ومرورا بانتقاداتهم المرة للديمقراطية، وعبورا على اختزالهم المسيء للحضارة العالمية، إلى مفردات أهونها الإيدز والشذوذ الجنسى .

أمام موقف كهذا داخلهم الارتباك ، وتعددت الإجابات، وأذكر أن أيسرها كان أن المنهج هو القرآن والسنة، فلما حاججناهم بأن القرآن كما قال الإمام على لا ينطق بلسان، وأن الأمر أمر من يفسر، وأن الصحابة حاربوا بعضهم البعض بالقرآن، وسالت دماؤهم الزكية أنهارا حين احتكموا إليه، وهم من هم، مكانة وفضلا، وعلما وفقها، كانت إجابة (اللواء الإسلامى) - راجع العدد ٢٥٩ - ٨ يناير ١٩٨١ - ص٧ - أن (برامج الأحزاب يضعها بشر، وأنها أحزاب بشرية، لكن حكم الإسلام مستمد من القرآن والسنة اللذين هما منهج الله فى الأرض، فكيف يريد د. فوده منا أن نضع منهجا للإسلام غير الذى وضعه الله ورسوله؟ وكيف يطالب ببرنامج موضوع فعلا وطبق فى عهد رسول الله والخلفاء الراشدين، هل يريد منا أن نخرج عن هذا لنضع نحن برنامجا ؟

وهل منهج الإسلام مجهول للناس لا يعرفه أحد

ومطلوب منا نحن أن نضعه ، إن كل مسلم يعرف ما أمر به الله وما نهى عنه ، فما هو المطلوب ؟ المطلوب فى رأيى أن يدخل إلى هذا العبث البشرى ليفسد كل شىء.)، وواضح من العبارات السابقة والتى تصدر عن اللواء الإسلامى التى يفترض فيها أن تقود الشباب إلى انفتاح العقل، وسماحة النفس، والتعامل مع الواقع، أنها ترى أن الحزب الإسلامى هو حزب الله، وأن باقى الأحزاب - ومنها الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تصدر عنه الجريدة بالطبع - أحزاب بشرية، وربما ابتسم القارىء لهذه المفارقة، لكنّا لا نبتسم لكثرة ما تعودناه من أشباه هذه المتناقضات، وإنما نتأسى ونحن نتأمل دعوة اللواء الإسلامى إلى حزب الله، أو بنص عباراتهم، الحزب غير البشرى، ونعترف بأن هذا ما لا نستطيع له نقدا، وما لا نملك أمامه مهربا أو ردا، وما لا نستطيع أمام قياداته معارضة أو اعتراضا، فهو حزب الله، وقادته يحكمون باسم الله، ولو تدخلنا فى شىء مما يحكمون به "لأفسدناه"، ليس هذا فحسب بل إن الكاتب يحيلنا مرة أخرى إلى القرآن والسنة ذاكرا أن حكم الإسلام مستمد منهما، ناسيا أن إطلاق القول هكذا بلا تمحيص أو تخصيص كان سند كل من حكموا باسم الإسلام والإسلام من حكمهم براء، ولماذا يحيلنا الكاتب

ولا يحيل نفسه موضحا ذلك المنهج أو البرنامج السياسى الذى اشتقه، واستنتجه، واجتهد فيه، أم أنه يخشى مرة أخرى أن يتدخل بجهده البشرى فيفسد الأمر، وحتى يتحوط الكاتب أكثر، فإنه يحيلنا إلى مصدر آخر هو التاريخ، حيث يذكر أن البرنامج موضوع فعلا ومطبق فى عهد رسول الله والخلفاء الراشدين، وأننا لا يجب أن نخرج عن ذلك لكى نضع برنامجا، ولعلى قبل مناقشة ذلك أتساءل، هل يعنى ذلك أن ما خلا عهد الرسول والراشدين كان منسوبا إلى الإسلام دون وجه حق، وأن حوالى ألف وأربعمائة عام كانت حكما خارجا عن هذا الإطار ونموذجا لا يقتدى به، غير أنى أرتفع به عن مثل هذا التصور، وأتصور أنه يقصد مثلا أعلى، ويقصد فى ذات الوقت أن يضعنا فى مأزق لو تعرضنا لهذه الفترة من التاريخ بالنقد، أو أعلنّا عن عدم القبول، بيد أنه يخطئ كل الخطأ، فتصرف الرسول كحاكم لا يقاس عليه، لأنه الرسول، وهو الموحى إليه ومعاذ الله أن نتصور له شبيها، أو نجد له مثيلا، أما حكم الخلفاء الراشدين فيقبل النقاش، ويحتمل القبول، غير أنا نرد عليه السؤال، بسؤال آخر عمن يقصده منهم، وهل يقصد أبا بكر، أم عمر، أم عثمان، أم عليًّا، وإذا كان يقصد أيا منهم، فهل يقبل ونتقبل أن نتناسى بحكم عثمان، ذلك الذى أثار

الجميع عليه، ومنهم الصحابة أنفسهم، حتى أن السيدة عائشة دعت إلى قتله، وحتى أن عبدالرحمن بن عوف، الذى اختار عثمان، دعا قبيل وفاته على بن أبى طالب، قائلا له: إن شئت أخذتَ سيفك وأخذتُ سيفى وخرجنا عليه، فقد خالف ما أعطانيه، وهل يرى الكاتب أن شيئا لم يستجد فى ظروف الحياة، وتطور الحضارة، وطبيعة العصر، حتى ننقل نظاما للحكم مر عليه ما يتجاوز الألف عام، دون فحص أو تمحيص، ودون اجتهاد يستلزمه عصر جديد، وأسلوب حياة مختلف، وطبيعة علاقات محلية ودولية شديدة التعقيد، ودون أن يصاغ هذا الاجتهاد فى برنامج سياسى أم أنه يرى مرة أخرى أن ذلك تدخل بشرى يفسد الأمر؟، وهل نصبح فى نظر الكاتب كفرة مارقين، إذا رفضنا اتباع سيرة أبى بكر وعمر؟ واكتفينا باجتهادنا نحن كما فعل على بن أبى طالب حين طالبه عبدالرحمن بن عوف بذلك ، ولو قبل على لأصبح خليفة، لكنه أعلى شأن العقل وفهم روح الإسلام كل الفهم، حين رفض ذلك ، ورد على عبدالرحمن بن عوف قائلا : بل أجتهد رأيى ولا آلو، غير أن الكاتب ينهى عبارته بتساؤل أحتكم فيه للقراء، حيث يذكر حجة جديدة لعدم طرح برنامج سياسى، يطرحها فى سؤال يراه حجة ونراه دعابة، حيث يسأل :هل برنامج

الإسلام مجهول للناس لا يعرفه أحد، إن كل مسلم يعرف ما أمر به الله وما نهى عنه، فما هو المطلوب؟ وهكذا سألنا خاصة الناس، فأحالونا إلى عامة الناس، واستفسرنا عن البرنامج فأجابوا بكل البساطة والسهولة أن كل مسلم يعرفه، ولعله تصور أننا نسأل عن عدد ركعات صلاة المغرب، أو أركان الإسلام الخمسة، أو نص فاتحة الكتاب، ولعلنا حين ينتهى النقاش بمثل هذه الأسئلة نتجاوز عن الحوار غير آسفين، ونضرب كفا بكف ونحن نرى للتطرف سندا، وللإرهاب تأصيلا، حين يرد ذلك كله على صفحات جريدة يصدرها الحزب الوطنى، ويقرأها شبابه، فيخرجون أول ما يخرجون على الحزب الوطنى نفسه، لأنه حزب بشرى، أفسد منهج الله بعبث البشر، وليس لأحد منهم أن يرجع إلى إمام أو فقيه، أو حتى إلى سياسى من قادة الحزب، فكل فرد كما ذكرت جريدة الحزب الوطنى يعرف برنامج الإسلام، وكل فرد مفوض فى العودة بالحكم إلى فترة الراشدين، وعلى رئيس الدولة أن يقتل المرتدين كما فعل أبوبكر، وأن يلبس قميصا به اثنتا عشرة رقعة كما فعل عمر، وأن يرفض التخلى عن الحكم حتى لو ثار عليه الجميع وطالبوه بذلك كما فعل عثمان معلنا رفضه أن يخلع ثوبا ألبسه الله إياه، وأن يحارب الخوارج عليه بالسيف

كما فعل علي،ولأن أحداً لم يبصّر الشباب بأن التاريخ لن يعود إلينا، ووجد من يؤكد له أننا يجب أن نعود إليه، مهملا أى خلاف أو اختلاف، قافزا فوق أى اجتهاد مستنير لعصر غير العصر، وزمان غير الزمان، فلهم إذن أن يخرجوا على الحاكم إن لم يفعل ما سبق، أو بعض ما سبق، وسيان إن لجأ الشباب للقول أو للإرهاب، مادام ما يفعلون واجبا دينيا، وحقا من حقوق الإسلام على المسلمين، ولكل منهم أن يبالى أو لا يبالى حين يقتل مسلماعلى أى جنب كان فى الله مصرعه، مادام ذلك كله فى سبيل الحق والإسلام ..

وإذا تجاوزنا اللواء الإسلامى إلى جريدة الأحرار، فسوف نجد مقالا للكاتب الإسلامى عبدالله السمان-(الأحرار بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٨) - يرد فيه على نفس المطالبة بالبرنامج السياسى، محتجا بأن الرسول قد قضى سنوات الدعوة فى مكة، دون أن يكون له برنامج سياسى، وعندما أمن المسلمون من الخوف والفزع فى يثرب، أقام الرسول البناء، وكان البرنامج، وواضح أنه يدعونا إلى التأسى بالرسول والمسلمين، وإلى متابعته هو وأنصاره، وإلى عدم مطالبته ببرنامج سياسى، حتى يستقر له ولأنصاره أمر الحكم كما استقر

للرسول فى يثرب، ووقتها، بعد أن يأمن هو وأنصاره من الخوف، والفزع، تماما كما أمن المسلمون فى يثرب، فإنه سوف يخرج علينا هو وأنصاره أيضا بالبناء، أى بالبرنامج .. هل رأى القارىء أغرب من هذه الإجابة ؟ .

مطلوب منا جميعا وفق منهج الكاتب، أن نعطيه شيكا بالتأييد على بياض، وأن نوصله هو وأنصاره إلى الحكم، وساعتها سوف يستخرجون لنا الكنز، ليس برنامجا مكتوبا، لكن برنامجاً مطبقا، بناء كاملا وشامخا..

يا ألطاف الله الخفية، هل هانت عقولنا عليهم إلى هذا الحد، أين هم من الرسول وأين نحن من كفارقريش، أين أتباعهم من مسلمى يثرب وأين نحن المعترضين عليهم من قبائل الجزيرة الكافرة؟ وهل يا ترى سوف يوحى إليهم عندما يستقر الحكم فى أيديهم كما أوحى للرسول بعد استقرار الحكم فى يده فى يثرب؟، إن كان لديهم منهج أو برنامج فليوضحوه اليوم فنحن فى شوق إليه شديد، وإن كان لديهم كنز خفى فليخرجوه لنا، فالحق أننا نضيق بهم كل الضيق، لأننا لم نر منهم إلا سيوفا مشرعة، وألفاظاً مطاطة واسعة، واتهامات كفر مقذعة، وأذكر أننى ناقشت فتى من فتيانهم أتى إلى

مقرى الانتخابى لهدايتى وإفحامى، وكنت كلما سألته عن مشكلة أجابنى : تجد حلها فى القرآن، وكلما سألته أين أجده بالله عليك فى أى سورة أو فى أى آية أجابنى وهل تنكر أيها الجهول (هذا أدبهم فى الخطاب) أن الله تعالى يقول : وما فرطنا فى الكتاب من شيء؟ وقد تمالكت أعصابى وأنا أرد عليه فى هدوءقائلا: وما رأيك أنت فى حديث الرسول إلى معاذ بن جبل حين ولاه على اليمن، وسأله عن منهجه فى الحكم فقال معاذ : أحكم بكتاب الله، فسأله الرسول : فإن لم تجد فقال معاذ : فبسنة رسوله، فسأله الرسول : فإن لم تجد، فقال معاذ: أجتهد رأيى، فدعا له الرسول بخير، ألا يعنى هذا اعترافا صريحا على لسان الرسول، بأن معاذ بن جبل وهو الصحابى الجليل، قد يواجه فى أمور الحكم فى اليمن وقبل ألف وأربعمائة عام، وفى عهد الرسول نفسه، ما لا يجد له مصدرا فى القرآن أو فى سنة الرسول، وألا يعنى ذلك أن القصد من الآية هو أصول العقيدة وجوهر الدين، وهل علمك أمراؤك أن تخاطب الأعلم منك، والأكبر منك، علما وسنا بقولك ياجهول، ومن إذَنْ الجهول بالإسلام، ياجهول .. هنا تبدو خطورة المنهج السابق فى التعمية والتغطية والهروب والتجهيل، حيث تبدو العلاقة واضحة بين هذا المنهج

وبين الإرهاب، لأنك أيها القارىء لو وضعت نفسك مكان هذا الشاب وأمثاله، وأدركت من البداية أنك سوف تخسر الحوار إذا حاورت، والأنصار إذا تناقشت، والأخيار إذا حاولت، فلن يكون أمامك من سبيل إلا الخروج على هذا كله، ونسف ذلك جميعه، ليس دفاعا عن رأيك فقط ، بل عن نفسك أيضا، وليس دفاعا عن منهجك بل حماية له، وإدراكا منك أنه لا يصمد ولن يصمد، ومادام لن يغنى عنك الصياح فلا مفر من حمل السلاح، وإذا لم تسعفك العبارة، فلتسعفك الغدارة، ويا أسفا على شباب أضاعه الرواد، ودفعوه إلى مأزق لافكاك منه، طريقه إليه بحسن النوايا، وقطعوا عليه خط ومهدوا الرجعة حين منعوا عنه زاد الفكر وحجبوه عن ينابيع الثقافة، وأوثقوه بغريب المظهر، وعجيب الزى، وأثمد الكحل، حتى تصعب عليه العودة خوفا من اتهامه بالردة بعد الإيمان، والكفر بعد اليقين .

قد يرى القارئ أننى أشتد فى الهجوم، وأحتد فى العبارة، وهذا صحيح وإن كان يبعث فى نفسى حزنا لا حد له، فهؤلاء جميعا إخواننا فى الوطن وإن أنكرونا، والصبية المتطرفون، وحتى الإرهابيون منهم، أبناؤنا فى النهاية، حتى لو هددونا وتطاولوا علينا، ومن يا ترى

يسعده أن يواجه سيلا مندفعا، أو يستريح وهو يسمع طعنا فى عقيدته أو تشكيكا فى نواياه، وأى حسابات هذه التى تدفع كاتبا إلى السير فى عكس الاتجاه وأى طائل يتأتى من وراء ذلك ، لكنه الدفاع عما أراه حقا وما أعتقد أنه واجب، وكم سعدت حينما أخبرنى البعض بأن التحالف سوف يضع برنامجا سياسيا، وكم تلقيته بشغف المشتاق وإحساس المرهق الذى يتمنى الراحة بعد العناء، ولست أدرى كيف أصف إحساسى للقارئ وأنا أقرأ البرنامج ، فقد اختلطت فى نفسى مشاعر السرور والحزن، فالسرور لأنهم أثبتوا دعواى من أنهم لم يجدوا، ولو وجدوا لوثقوا، غير أنهم يعلمون ما أعلم، ولولا ذلك ما صاغوا برنامجا يصدق عليه وصف العلمانية التى يهاجموننا بها، وما عدا الفقرة الثانية من البرنامج والخاصة بالدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية، لا تجد شيئا يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى، فالإسكان مثلا لا تجد فيه، إلا ما يتعلق بالإسكان، دون سند يمكن الرجوع إليه أو التثبت منه، من قرآن أو سنة، ولو وجدوا لأسندوا، وأما الحزن فللمزايدة على شعار البرنامج الإسلامى، ولخلافهم معنا بينما لا خلاف ولا اختلاف، وإنما طرح لآراء متخصصة وغير متخصصة، يحتمل كل منها الخطأ والصواب، دون

أن يكون لأى منها قدسية ترفع من شأنه أو أصل دينى يرفعه فوق أعناقنا، ويعليه فوق آرائنا التى نعمل فيها العقل، ونؤمن فى ذات الوقت أننا نفعل ما دعانا إليه الله، وما هدانا إليه الرسول، حين أحال إلينا شئون دنيانا، ولعلها فرصة أن أوجه رسالة إلى بعض قيادات الإخوان المسلمين في التحالف، ومنهم الأستاذ مأمون الهضيبى الذى يبدو لى من خلال متابعته أنه معتدل واسع المعرفة والعلم، وهى رسالة أيضا إلى زملائه ممن ينهجون نهجه، أن اجتهدوا كما تشاؤون، لكن لا تخلعوا على اجتهاداتكم قدسية دينية، وضعوا البرامج كما تريدون، لكن لا تلبسوها زيا دينيا نملكه جميعا، وندافع عنه جميعا، بل واخرجوا علينا كما تشاؤون، لكن ليس فى ثياب حماة العقيدة، ولا تحت رايات الأبرار الأطهار، وواجهونا فى ساحة السياسة بحديث السياسة، وحاورونا دون أن يرسخ فى أذهانكم ولو للحظة أنكم الإسلام، وأنكم وحدكم المسلمون، فنحن جميعا مصريون، وأنتم بالنسبة لنا لستم أكثر من مصريين مثلنا، تجتهدون لوطنكم كما نجتهد، وتخطئون أحيانا كما نخطئ، وتصيبون أحيانا كما نصيب، وتستهدفون مصلحة الشعب كما نستهدف، وإذا كنتم تستهدفون قصورا فى الجنة فهذا شأنكم، بيد أن القصر فى الجنة لن

يغنى عن مسكن اقتصادى لمحتاج ، ولن يكون سبيل المسكن الاقتصادى عذب الكلام، ولا إفشاء السلام، ولا التحليق مع الأحلام، بل إن سبيله الوحيد هو استعمال العقل، وإعمال المنطق، والاختيار بين البدائل، ولعل الإسلام أحوج إلى الاجتهاد اليوم منه إليه فى أي وقت، ولن يكون البديل إلا صداما مع العصر، وتمزيقا لعرى الوطن الواحد، وإهداراً لتراث حضارى أقمناه معا، ليس على حساب الدين أبدا، وليس انتقاصا من العقيدة على أى وجه، ولعل المستشار مأمون الهضيبى يأذن لى، وهو رجل القانون، أن ألفت نظره إلى أن ما ذكره فى حديثه تحت قبة المجلس النيابى، من أن الدستور قد نص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، قول غير دقيق بالإضافة إلى أنه غير صحيح، والصحيح أن ما ورد فى الدستور هو أن (مبادئ) الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، والفرق بين الشريعة وبين مبادئها لا يخفى عليه، ولعله يبادر إلى توضيح الفرق لكثير من إخوانه وأبنائه، ممن يخلطون بين القولين، ويندفعون إلى الخلاف معنا حيث لا خلاف ، ويلوحون لنا بالدستور حيث لا اعتراض لنا عليه، شريطة أن نلتزم معا بالنص دون تجاوز، وباللفظ دون توسع، وبالمعنى دون زيادة، ومرة أخرى نعود إلى

ما بدأنا به، ونوجز ما قصدنا إليه، مؤكدين أن سبباً من أسباب الإرهاب يعود إلى غياب المنهج وعجز المنطق، وسوء الفهم عندما يتصور البعض أن جميع الإجابات واردة وجاهزة، لكنها مخفية عنهم وعنا، وإذا كنا لا نجد، وإذا كانوا لا يجدون، فأغلب ظنهم أن مرجع ذلك إلى عجز عقولنا وعقولهم، وقصور إدركنا وإدراكهم، ومثل هذه الظنون، هى أشبه ما تكون بحوار النفس مع النفس، أو حوار الخطيب مع المرآة، وهو حوار يقود إلى تضخيم الإحساس بالذات، والتحليق فى أوهام الحق المطلق وجند الله وحزب الرحمن، وطبيعى إذا تضخمت الذات بهذه الدرجة، أن تنفجر فى غياب الحوار، وأن نعانى جميعا من تناثر شظاياها إرهابا هنا وهناك، ولعلنا بهذا ندرك معا أن حل مشكلة الإرهاب وارد، وأن وسائله كثيرة، وسبله متعددة، وكلها تستهدف تفريغ بالونات الذات المتضخمة برفق، وإنزالها فى هدوء وأناة إلى أرض الواقع، وجذب أصحابها إلى ساحة الحوار من خلال الديمقراطية، حتى تتوسع المدارك، وتتفتح الآفاق، ويتسرب ضغط المشاعر الكاذبة، وحتى نتعامل معا من خلال الواقع وليس من خيال الهروب منه، أو خبال التدمير له، وحتى نقدم معا على المشاكل بالحل، وليس بالهروب منها خلفا إلى شعاب التاريخ، أو بعيدا إلى

كهوف الجبال أو قريبا إلى مغارات العقل المغلق عن قصد، والمنغلق على خطأ .

كيـف نواجه مشكلة الارهـاب

هذا مربط الفرس كما يقولون، سواء اتفقنا فى جزئية من جزئيات توصيف المشكلة، أو اختلفنا فى أخرى، ولعلى وإن بدا للجميع أن لى موقفا محددا من الإرهاب، ربما رآه البعض حقا، وربما رآه البعض الآخر تحاملا أو تجاوزا، مطالب بأن أرتفع فوق هوى النفس، وأن أقترح سبل الحل من منطلق الواجب الوطنى وليس من منطلق تصفية الحسابات، وبميزان العقل وليس الوجدان، ولعلها المرة الأولى التى أتجاوزفيها عن دروس التاريخ القريب أو البعيد، رغم أنها شديدة الوضوح، لا لشىء إلا لأن ضمير الحرية يأباها كل الإباء، وواقع العصر فى تقديرى قد تخطاها إلى غير رجعة، فالتاريخ يحدثنا-مهما تشدق غيرنا بالعكس-بأن مسلسل الإرهاب قد انفجر، وتلاشى، واندثر، حين تمت مواجهته بنفس أسلوبه، أى بالإرهاب، وأنا هنا لا أتحدث عن عقيدة بل أتحدث عن حقيقة، ولا أدعو للتمثل بل أدعو للنسيان والتجاوز، فمسلسل الإرهاب الفج ، المتتابع ، الصاعد إلى أعلى الذرى فى نهاية الأربعينات بقتل

النقراشي نفسه، قد انتهى فجأة باغتيال حسن البنا نفسه، وبالرد عليه بنفس الأسلوب، اغتيالاً باغتيال، ورأسا برأس، وعدا محاولة محدودة وفاشلة لاغتيال حامد جوده، انتهى كل شيء، وهدأت الأحوال، وتوقف تماماً مسلسل الاغتيال، وبعد أن كان لا يمر شهر إلا وجلجلت أصوات الانفجارات، وهدير الطلقات، حل الصمت والهدوء، وتوقف الإرهاب خمس سنوات، ووعى عبدالناصرالدرس، ورد عليهم في عام ١٩٥٤، إرهابا بإرهاب، ورأسا برؤوس، وعنفا بعنف أشد لا يُبقى ولا يذر، وكانت النتيجة عشر سنوات هادئة، ومن غرائب القدر أن إبراهيم عبدالهادى وجمال عبدالناصر، قد ماتا على فراشيهما آمنين، بينما اغتالت الرصاصات من أخرج الإخوان من السجون، وعدل الدستور بجعل (مبادئ) الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وتركهم يصدرون الصحف والمجلات، وأقصد به السادات.

مرة أخرى لا أسرد لكى أستنتج، ولا أضع السم فى ثنايا السطور، ولا أستعدى السلطة عليهم، فكل ذلك فى اعتقادى ليس واردا، وليس مطلوباً أو مقبولا، فقد علمنا التاريخ بجانب ما سبق، أن الاستبداد مثل (الاسبراى)، تطلقه فى اتجاه فينتشر فى كل اتجاه، وربما أسعدك أن

يتوجه إلى عدوك، لكنه سوف يصل إليك فى النهاية، وقد تأمن له فترة، لكن ذلك لن يستمر إلا إلى حين، يخرج لك بعده أصلب عودا، وأعز نشيدا، وأكثر وجوداً، وأعنف تهديدا، وسوف يضاف إلى رصيده تعاطف البسطاء وسوف تدرك بعد سنوات أنك حرثت البحر، وبنيت قصورا فى الرمال، وحاربت طواحين الهواء.

وإذا كنا لا نريد أن ندفن رؤوسنا فى الرمال، وأحسب أن أوضاع الحاضر لا تسمح بذلك الترف، فإن علينا أن نواجه حقيقة قاسية، لأن إدراك المشكلة هو سبيل الحل، علينا أن نعترف بأن لقضية الإرهاب أضلاعا ثلاثة أولها الإرهاب نفسه، وثانيها سلطة الدولة وهيبتها، وثالثها موقف الشعب واقتناعه أمام الصراع الذى يدور بين الطرفين أو الضلعين الأولين، أى بين الإرهاب والسلطة، والحقيقة التى نود أن نؤكدها أن الضلع الثالث هو الفيصل، وهو العنصر الأساسى فى حسم الصراع، إن غاب غامت الرؤية، وإن انتصر لأحد الفريقين نصره بلا جدال،وحسم الأمر لصالحه دون شك، ولعلى أذكر كيف واجه عبدالناصر الإخوان عام ١٩٦٥، وكان عمرى وقتها حوالى العشرين، وكيف تحمس الشعب كله لصالح السلطة فى مواجهة الإخوان

المسلمين، بل كيف كان يجتمع حول أجهزة التليفزيون، لكى يسمع اعترافات المتهمين ولم يكن يتبادر إلى أى ذهن قدر من الشك فى أنهم قد عذبوا للحصول على الاعتراف، وكان بعضهم يبدو وكأنه مخدر أو كأنه جهاز تسجيل تم ضبطه، بل وربما التسجيل عليه، ولم تثر رؤوسهم الحليقة تعاطفا، ولم تثر قسوة المذيع حمدى قنديل فى حوارهم وهم فى هذا الموقف أى رد فعل إيجابى لصالحهم، وكان إذا همس الواحد منا بأنهم قد عذبوا يأتيه الرد السريع من الجميع، بما معناه أنهم يستحقون، وأنهم لو تركوا للشعب لمزقهم شر ممزق، وعدا أسر الإخوان المسلمين أنفسهم لا أعتقد أن الصورة كانت مختلفة عن ذلك ، ولا أعتقد أن أحدا يمكن أن يزايد بالقول بأن الشعب وقتها قد تعاطف معهم أو أيدهم، أو أنه لم يكن مستعدا لقبول أى شىء يقال عنهم، حتى ولو كذبا، أو مبالغة، وليقارن القارئ بين ذلك الموقف وبين الموقف الآن، حتى يكتشف الفرق بين استعداد الشعب لقبول ما تنقله السلطة إليه حتى ولو كان كاذبا، وبين تردد الشعب اليوم فى قبول ما تنقله السلطة إليه حتى ولو كان صادقا ..

تلك نقطة بدء يجب أن نعترف بها، وبدون هذا

الاعتراف لن نواجه شيئا ولن نحل شيئا، ولست أميل إلى القول بأن الشعب بعيد عن السلطة أو رافض لها، فذلك فى تقديرى غير صحيح، والصحيح أن نقول إن الدولة من خلال الوسائل المتاحة لها، نتيجة لسوء استخدامها أو إهمال استخدامها نجحت ليس فى تجنيد الشعب لمواجهة الإرهاب، بل فى تجميده، وتحييده، وعزله، ووضعه فى موقف المتفرج،وهو أخطر وأسوأ إنجاز يمكن أن يتحقق، وهو أيضا مدخلنا فى اقتراح سبل الحل لظاهرة الإرهاب، والتى نوجزها فى وسائل ثلاث على المدى القصير ووسائل ثلاثة على المدى الطويل.

سبل الحل فى المدى القصير

يمكن إيجاز هذه السبل فى ثلاثة :

- الديمقراطية.
- سيادة القانون.
- الإعلام.

أولا : الديمقراطية بين السماح والمناخ :

إن أسوأ ما يمكن أن يحدث لمجتمع، أن تنتمى أغلب قيادات الرأى فيه إلى واقع قديم، وممارسات مستهلكة،

وسياسات انتهازية، بينما لا يسعف الزمن بعد، ولا يسمح المناخ بظهور قيادات جديدة، وتيارات فكرية واعدة، وفيما بين هذا وذاك، يشمل الضباب الجميع، وينتحى أغلب الشرفاء جانبا،ويبدو للكل أنه لا أمل ..

فى مثل هذا الموقف ، لا مفر من أن تتسع ساحة الديموقراطية للجميع، دون قيد، ومن أجل صالح الجميع، ولعلى أميل كثيرا إلى تسمية الوضع السائد حاليا فى مصر، بالسماح الديموقراطى، حيث يتم تمرير الديموقراطية من أعلى بالقدر الذى تراه السلطة ملائما، ورغم أن هناك إنجازا قد تم على مستوى السماح الديموقراطى، لا ينكره أحد، ويتجاوز ما هو قائم فى جميع البلدان العربية (عدا السودان بظروفه الخاصة)، إلا أنه قد أصبح من الضرورى تجاوز هذه الصيغة إلى صيغة أرحب، وهى صيغة المناخ الديموقراطى، حين يتمتع الجميع-وأكررها حتى تكون واضحة-الجميع، بحقهم فى تكوين أحزابهم المستقلة، وإصدار صحفهم بلا قيد، وحيث يتم تعديل قانون الانتخاب، وإلغاء ما تجاوزه الواقع من قوانين استثنائية ..

وعلى عكس ما تتوقعه الحكومة نفسها وبمقاييسها، سوف يصبح المناخ الديموقراطى أفضل كثيرا مما هو

عليه الآن، وإذا كانت الحكومة تشكو أحيانا من المزايدات وسوء الممارسة، وهو أمر صحيح أيضا، فإن من واجبنا أن نلفت نظرها إلى أنها تتحمل مسئولية ذلك، فقد أخلت الساحة للبعض، وأخلت الساحة فى نفس الوقت من البعض ، ولو تركت الساحة مفتوحة للجميع، لتصارع البعض مع البعض، وتفرغ البعض للبعض، ووجه البعض سهامه إلى البعض، وانشغل بعضهم ببعضهم عن الحكومة والسلطة والنظام، ولوجد المجاهدون (الكبار) همّا يشغلهم عن إشعال مظاهرة فى مسجد، أو السعى إلى (ركوب) مظاهرة فى جامعة، ولما أصبح إطلاق اللحى مدخلا للحصول على أصوات الصندوق، ولما أصبح استئصال البروستاتا مدخلا للوم الحكومة على عدم تطبيقها لحد الزنا ..

إن استكمال مسيرة الديموقراطية سوف يكون مدخلا إلى اجتذاب من يقبلون بالعمل السياسى والحوار، وفرز من لا يقبلون بهما خارج ساحة الفكر والسياسة، وساعتها سوف تسقط حجة المدافعين عنهم بمنطق أننا ألجأناهم إلى أضيق الطريق، واضطررناهم إلى الخروج حين أغلقنا أمامهم باب الدخول، ولعل من يرون عكس ذلك يدركون أن أسوأ ما يمكن أن يحدث

أمام الرأى العام الداخلى والخارجى، هو أن يستتر الإرهاب، وراء حجة مقبولة، وأن نتطوع نحن بإعطائه مبررا، رغم أنه فى تقديرى غير مبرر فى كل الأحوال، ومن واجبنا جميعا فى سعينا لمحاصرته، وتحجيمه، وتضييق الخناق عليه، أن نسعى لإزالة كل مبرراته السياسية، وأن نضعه على قدم المساواة فى الحقوق السياسية مع الآخرين، وقد يعترض علينا البعض بأننا بذلك نخضع له، ونستجيب لمطالبه، وأننا لو بدأنا هذا الطريق، لواجهتنا أسباب ومبررات أخرى، مثل ما يعلنونه من مبررات أخلاقية، ودينية، وهى مبررات لو استجبنا لها، لحققنا إرادتهم وهدفهم النهائى فى تحويل المجتمع من دولة مدنية إلى دولة دينية هم راياتها ومنظروها، والرد على ذلك يسير، فواجبنا أن نستجيب لهم فى السماح لهم بحرية التعبير السياسى والفكرى لأن ذلك حق لهم، بينما مضمون هذه الآراء ومحتواها ليس حقا، بل هو فى النهاية رأى، ومن حقهم علينا أن يحصلوا منا على الحق، لكنه ليس من حقهم أبدا أن يفرضوا علينا الرأى.

لقد آن لنا أن ندرك خطر استخدام قوة لتصفية قوة مناهضة، فقد فعلنا ذلك حين أخرجنا الجماعات

الإسلامية من قمقمها لمواجهة اليساريين والناصريين، ويتبنى البعض اليوم فلسفة جديدة، وهى أن نفعل العكس، وكأننا لم نتعلم من تجاربنا شيئا، وكأننا لم ندرك بعد مدى خطورة هذه اللعبة، وكيف أنها تبدأ بالحساب ثم لا تنتهى به.

إن الأصوات المرتفعة التى تدعو إلى منع قيام أحزاب على أساس دينى، لا تعدم حجة منطقية تقدمها، وهى التخوف من ظهور أحزاب دينية مسيحية، وانقسام المجتمع المصرى طائفيا، وهو تخوف مردود عليه تاريخيا، والذين يرفعون راية التخوف يهملون الفرق بين الفعل ورد الفعل، والتاريخ كله شاهد على أن هذا التخوف لا أساس له، وأن الأقباط يعطون أصواتهم عادة للأحزاب الأكثر أمانا فى قضية الوحدة الوطنية، ثم إن هذا التخوف يهمل الواقع ويقفز فوقه برعونة غريبة، فمن قال إن الأحزاب الدينية غير قائمة، وأنها لا تتمتع بما هو أكثر من الشرعية، حيث تستفيد بمزاياها وتتهرب من تبعاتها، فلا التمويل مراقب، ولا العضوية معروفة، ولا الاجتماعات علنية، بينما مكتب الإرشاد قائم، والمرشد العام موجود، والصحف والمجلات الدينية متعددة ومنتشرة، ونواب البرلمان موجودون، وأكثر من

ذلك فقد أدى عدم الاعتراف بمشروعيتهم إلى توزع أنصارهم على الأحزاب المختلفة جميعها، مكونين قوة ضغط (لوبى) لا يستهان بها داخل كل حزب، ولعل هؤلاء المتخوفين يراجعون أنفسهم ويدركون أننا فى مطالبتنا هذه لا نزايد بل نسعى لحماية وطن ننتمى إليه جميعا، بل إننا كثيرا ما نضع أنفسنا فى موضع من بيدهم الأمر حين نفكر ونقترح، وإننا ندرك أيضا صعوبة مثل هذا القرار لو كنا فى موضعهم، وأن من يده فى الماء ليس كمن يده فى النار، ولهم أن يصدقونا إذا قلنا لهم إن يدنا فى النار مثلهم تماما، وأننا ننظر للأمر على أننا جميعا فى سفينة واحدة، نطفو معا أونغرق معا، وأنه لا ضير فى أن نختلف، بل وأن نتشاجر، لكن الضير كل الضير أن يرفع أحدنا فى وجه الآخر سلاحا، أو أن يثقب أحدنا السفينة انتقاما من الآخر، أو أن يرى أحدنا من يثقبون وينكِر ما يراه، تغريراً بالآخر، وتصفية لحساب معه، وليسمح لى الأستاذ الكبير خالد محمد خالد أن أستعير عبارته الشهيرة : الديموقراطية الكاملة الآن، وقبل أن لا يكون هناك آن .

ثانيا : سيادة القانون :

فى الدول الدكتاتورية يخشى الناس السلطة، وفى

الدول الديموقراطية يخشى الناس القانون، وخوف السلطة تخلف وخنوع، وخوف القانون رقى وحضارة، وقد تحررنا فى مصر من خوف السلطة، لكنا لم نرتق بعد إلى مستوى خوف القانون، واحترامه، والتمسك به، والدفاع عنه، وجزء كبير من ظاهرة الإرهاب التى نعيشها، مرجعه وجذوره وجزء كبير من أسبابه، كامن فى أسلوب تعاملنا مع القانون على كافة المستويات سواء على مستوى التشريع أو على مستوى التطبيق أو على مستوى التنفيذ أو على مستوى الامتثال لأحكامه عن قبول أو عن إرغام .

إن كثيرا من القوانين التى تصدر فى مصر، تستهدف إبراء الذمة بإصدارها، مع يقين كامل لدى مصدريها باستحالة التطبيق أو عدم ملاءمته، ومع ذلك تصدر، وتحاط بهالة إعلامية واسعة، وتصدر قرارات تنفيذية لها تحمل نفس المفهوم، مفهوم إبراء الذمة وليس مفهوم التطبيق العملى، والأمثلة على ذلك لا حصر لها، وتكفى مراجعة قوانين وقرارات النقد، والإسكان والتسعير، والمرور، وارتفاعات المبانى، والتموين والجمارك، وكردون المدن، والبناء على الأرض الزراعية، وغيرها، حتى نكتشف هذه الحقيقة الواضحة،

وحتى نكتشف حقيقة أخرى أكثر مرارة، وهى ما استقر فى وجدان المواطنين نتيجة لذلك، من أن واجبهم الأساسى، هو التحايل على القانون وليس الامتثال لأحكامه، واختراق ثغراته وليس تطبيق مواده، والاستهانة به وليس التوقير والرهبة والإجلال، ولا يجد المواطنون فى هذا الموقف حرجا ولا إثما، بل يجدون فيه ردا مناسبا على قانون غير مناسب أو قرار غير واقعى، ومادام القانون أو القرارقد خلا من المنطق، فالمنطقى بعد ذلك أن يخالف، والأمثلة على ذلك عديدة نبدأها بأمثلة عامة، ربما بدت لأول وهلة بعيدة عن الموضوع الذى نتناوله لكنها فى النهاية تضع أيدينا على سبب خطير من أسباب ظاهرة الإرهاب، ومدخل أساسى لمواجهته ..

لسبب غير مفهوم تقتنع الحكومة بأن سعر الدولار ٨٤ قرشا، بينما سعره فى السوق الحقيقى جنيهان مثلا، ويصدر قرار وزارى باحتساب سعر سلعة مستوردة مثل الدواء على أساس سعر ٨٤ قرشا، ولا توفر الدولة للمستورد دولارات بهذا السعر التخيلى، ويواجه المستورد موقفا لا يحسد عليه، حيث يشترى الدولار بجنيهين، ثم يشترى به علبة دواء، تحتسب الحكومة ثمنها بمبلغ ٨٤ قرشا وتضيف إلى هذا الثمن بكل كرم

١٥٪ مثلا نسبة ربح للمستورد، ويصبح ثمن البيع للجمهور تقريبا جنيها، ويصبح المستورد فى نظر الدولة محققا لأرباح سوف تطالب مصلحة الضرائب بعد ذلك بنسبة منها، بينما هو فى حقيقته يحقق خسارة فى كل علبة دواء قدرها جنيه مضاف إليه مصاريفه الإدارية ..

ماذا يفعل المستورد فى مواجهة ذلك ؟، بديهى أن أمامه ثلاثة احتمالات، أولها أن يغلق مكتبه ومخازنه ويتنازل عن توكيلاته، ويطرد موظفيه، وثانيها أن ينتظر قليلا أو يتحمل الخسارة لفترة، حتى يمكن إقناع المسئولين بعدالة مطلبه، وثالثها أن يأتى بفواتير مزورة عن سعر الشراء وأن يتحايل بكل السبل حتى يقفز فوق قرار غير عادل وغير مقبول، وحتى لو أخذ بالحل الثالث فسوف يكون ذلك سيفا مسلطا على رقبته، سواء لاتهامه بالتزوير، أو لحصوله على سعر سوف يكون حجة عليه لو ارتفع سعر الدولار بعد ذلك إلى ما هو أكثر من جنيهين، وفى المقابل فإن كل مسئول يقابله سوف يشد على يده، وسوف يطلب منه التحمل لفترة لأن الدولة فى موقف حرج بالنسبة لرفع الأسعار، وسوف يؤكد له أن المشكلة واضحة أمامه تماما،

وأن قرارا سوف يصدر فى أقرب وقت لمواجهة هذا الوضع غير الطبيعى، وهنا وبعد شهور من الشد والجذب، والنقاش والمحاورة، واللجان والاجتماعات، يصدر قرار إبراء الذمة، ويحتسب سعر الدولار بمبلغ ١٣٤ قرشا، ويكون سعر الدولار قد ارتفع إلى جنيهين وربع، ويدور الجميع فى نفس الحلقة المفرغة من جديد، قرار غير معقول، يصدر إبراء للذمة وتعديلا لقرار آخر أقل معقولية، وهكذا، وخلال ذلك كله تسقط هيبة القرارات والقوانين، وتسقط معها أمور كثيرة، بينما تستقر فى النفوس أمور أخرى أهمها أن الخط الملتوى هو أصلح الخطوط للوصل بين النقطتين، وأن الخط المستقيم كارثة، فهو فى ظل القوانين السائدة أقصر، وأخطر فى نفس الوقت ..

هذا مجرد مثال يرد على الخاطر، ليس القصد منه الدفاع عن المستوردين، ولا يعنينى منه أن الدولة قد بدأت التحرك نحو علاجه بالاعتراف بالأسعار الحقيقية للعملة، فإن هذا لو صح فقد أتى متأخرا كثيرا، ومرت أكثر من سنوات خمس على الوضع الذى شرحته، والذى أصبح-وأمثاله كثير-هو طبيعة الأمور فى تناول المشكلات فى مصر، وقس على ذلك تسعيرة الدواجن بأقل

من سعر التكلفة، وعدم إلغاء هذا القرار، وإن تم السماح-إبراء للذمة- بما يسمى بالتسعيرة الودية التى يحقق معها المربى خسارة هى الأخرى، وتكون النتيجة أن يستمر بالخسارة، أو يغلق المزرعة، أو يدخل السجن لمخالفته للتسعيرة، والنتيجة أن تغلق أكثر من نصف المزارع أبوابها وأن يكون المستفيد الوحيد هومربى الدواجن فى البرازيل أو الولايات المتحدة، حيث تضطر الدولة إلى الاستيراد منه، محتسبة سعر الدولار على أساس سعر وهمى هو سبعون قرشا، مقنعة لنا وربما مقتنعة بأنها واجهت جشع المربين، وأغرقت الأسواق بالدجاج، وهبطت بالأسعار إلى أسفل سافلين ..

وتتعدد الأمثلة ، والنتيجة واحدة، وهى أن يستنتج المواطن قاعدة ذهبية يواجه بها القانون، وهى خالف، وتصرف ..

القانون يعاقب على الانتظار فى الممنوع، والحكومة معذورة لأنها تستهدف سيولة المرور وصاحب السيارة معذور فى المخالفة لأنه لا يجد مكانا للانتظار، ورجل المرور معذور فى تسجيل المخالفة لأنه يطبق القانون، والنتيجة أن يجد الجميع عذرا للجميع، وأن تزداد المخالفات بزيادة عدد السيارات سنة بعد أخرى،

وهنا تبدأ قوانين إبراء الذمة فى الصدور، رافعة قيمة المخالفة على السيارات ويتأصل فى نفوس الناس من جديد، رغبة التربص بالقانون، وانتهاز الفرصة لمخالفته والهروب من عقابه، والتوصل إلى ذلك بأساليب شتى، وتنهار هيبة القانون أكثر وأكثر، والمؤكد أن هناك حلقة مفقودة فى هذه الدائرة الخبيثة، وهى فى تقديرى تقاعس الأجهزة عن إعمال نصوص القوانين وتطبيقها مهما كانت درجة عدم منطقيتها أو خطأ نصوصها أو عدم استقامتها مع المنطق، لأن ذلك سوف يفجر المشكلة بما يستدعى تعديل هذه الأخطاء فى أقصر وقت، بل وربما دفع ذلك كل الجهات إلي التحرز والتحسب والدقة عند إصدار القانون، ولعلنا بذلك ننجو مما نعانيه، وأقصد به منطق اللامنطق، حيث يصدر القانون حافلا فى أحيان كثيرة بإمكانية عدم التطبيق، ويطمئن من وضع القانون إلى أن أحدا لن يشكو، لأن أحدا لن يطبق، ويستقبل الجمهور القانون دون اعتراض أو ثورة لأن تطبيقه لن يكون واردا، ويطمئن الجميع فى النهاية إلى أنه سوف يحفظ فى قرار مكين، ولا بأس من الأشعار عن هيبة القانون، ولا بأس من موضوعات الإنشاء فى الامتحانات العامة عن سيادة القانون، ولا بأس من أن أطرح تفسيرا لهذه الظاهرة يبدو لى مقنعا، وهو أن أسلوب تعاملنا مع

القانون يعكس خصيصة سلوكية مصرية، يمكن أن نسميها (أسلوب الفترينات) حيث يهتم المصريون كثيراً بالواجهة، وبأن كل شيء ظاهريا على خير مايرام، وقد تعودت فى حياتى العملية على ذلك، خاصة وأن عملى يتعلق أحيانا بالمناقصات، وما أكثر ما التقيت بمن يتحدث دون مناسبة، وبلا داع، عن الأخلاق والمثل والفضائل، ورفض الرشوة الظاهرة أو المستترة، والمال الحرام والمال الحلال، ومن الوهلة الأولى كنت أدرك أن سلوكه الحقيقى مخالف تماما لهذه (الفترينة)، وأن مقصده عكسى، وأنه يطيل الحديث بقدر اتساع ذمته، وينغمه بقدر اتساع جيبه، وكان حكمى دائما صائبا، وأتذكر أيضا كيف أخذت الدهشة بعقول الناس فى مدينة مجاورة لقريتى، حين ألقت الشرطة القبض على أحد الأثرياء بتهمة التجارة فى المخدرات، ومبعث الدهشة أن شهرة الرجل قد بنيت فى المحافظة كلها على بنائه للمساجد، وفتحه لبيوت المساكين، وإيتائه الزكاة بعشرات الألاف، وقس على ذلك كثيرا من أساليبنا فى الزى والمظهر والسلوك، وقس عليه أيضا أسلوبنا فى التعامل مع القانون، الذى لابد وأن يبدو فى الظاهر صارما وحاسما وعنيفا، بينما يتجاهله الجميع فى التطبيق، ويخالفونه فى أغلب الأحوال دون مانع من

خوف أو رادع من عقاب، بل وأحيانا، وهذا ما يبعث على الدهشة، تبدأ المخالفة من الدولة نفسها، وكأنها تردد بينها وبين نفسها الأغنية الشائعة (قانونى وأنا حرة فيه، قانونى أفرده واكويه)، فقد حكى لى صديق، أنه حصل على حكم البراءة فى قضية مخالفة ارتفاع مبنى، لأنه قدم مبررات عديدة على رأسها أن الشركة التى قاضته، وهى شركة حكومية، خالفت الارتفاع فى مبناها فى نفس المنطقة بأربعة أدوار كاملة، وقس على ذلك ما نراه كثيرا من مخالفات سيارات الشرطة والجيش لقواعد المرور، وقس عليه أيضا ما هو أغرب وأعجب وما يتمثل فيما نسمعه ونقرأ عنه، من مطالبة الدولة لتجار المخدرات بالضرائب المستحقة عليهم، وهو أمر يمكن أن يضاف إلى المضحكات فى مصر، وقد نفهم (سواء قبلنا أم لم نقبل) أن تصادر الدولة أموالهم فى ظل القوانين الاستثنائية، إذا ثبت لديها أنهم يتجرون فى المخدرات بالفعل، أما أن يتجروا، ولا تطولهم يد القانون، وتطالبهم الدولة بحقها فى الضرائب عن تجارتهم فى المخدرات، فأمر كما تقول كتب التراث، لو كتب بالإبر، على آماق البصر، لكان عبرة لمن لا يعتبر، ولعلنا لا نفاجأ إذا رفع هؤلاء القضايا على مصلحة الضرائب، وحصلوا منها على تعويضات هائلة، لأنها اتهمتهم فى ذمتهم وشرفهم،

وأساءت إلى سمعتهم دون أن تثبت إدانتهم، ونعود إلى ما بدأنا به الحديث، حتى يتصل ما سبق بما سيأتى ..

إذا كان هذا أسلوب تعاملنا مع القانون، ونظرتنا له، وتعاملنا مع نصوصه، مشرعين وسلطة وجمهوراء فإن النتيجة تبدو ماثلة فيما نراه من سلبية الشعب فى التعامل مع الإرهاب، لأن الإرهاب فى جوهره مُخالَفَة للقانون، وخروج عليه، وتجاوز لقواعده ونصوصه، وكلما كان احترام القانون متأصلا فى النفوس، أصبح التجاوز عرضة للإدانة والاستنكار، وكانت المواجهة الشعبية أكثر إمكانية فى الفعل، وأعمق تأصيلا فى النفوس، وكلما حدث العكس حدث ما نراه الآن فى مصر، حيث تقترن الإدانة بحساب مدى الضرر المتحقق من الخروج على القانون، وليس لمجرد الخروج عليه، وإذا ـان ما ذكرناه مؤشرا حقيقيا لسبب جوهرى من أسباب تحجيم رد الفعل الشعبى فى مواجهة الإرهاب، وسببا غير مباشر لحدوثه، فإن هناك جانبا آخر يتعلق بالقانون، ويمثل سببا مباشرا ومدخلا أكيدا لأحداث الإرهاب التى نعايشها الآن، وأقصد به عدم إعمال القوانين الحالية، فى مواجهة التجاوزات التى تتعدى الإضرار بمصالح بعض الأفراد أو بعض

القطاعات، وتصل إلى تهديد مصلحة المجتمع كله، وأمنه، وأمانه، وتفتح الباب لتجاوزات أشد، ومخالفات أكثر ضررا، وأشد إيلاما، وباختصار تفتح الباب لممارسات الإرهاب الدموى العنيف .

إن أغلب ما نراه من تجاوزات تتعلق بالإرهاب السياسى الدينى هى فى جوهرها مخالفات لنصوص قوانين قائمة سارية، لكن أحداً لا يطبقها ..

- إن ظاهرة الإزعاج بالميكروفونات، وبأعلى ما يمكنها من صوت، عمل مخالف لقانون قائم يمنع مكبرات الصوت، وتستطيع الدولة أن تقضى على هذه الظاهرة فى ساعات فقط بإعمال نصوص القوانين القائمة، ودون اللجوء إلى إصدار قوانين جديدة ..

- إن بناء المساجد على أراض مغتصبة أو فى الحدائق العامة، وبدون ترخيص، عمل مخالف للقانون، ومن حق الدولة إزالته، فقط بإعمال نصوص القوانين القائمة، ودون اللجوء إلى إصدار قوانين جديدة ..

- إن التجمهر أمام مسارح أو مدرجات الجامعة لمنع إقامة الحفلات بالقوة ، والاعتداء على الزملاء والزميلات والمسئولين أمر يجرمه القانون القائم، ولا

يحتاج إلى قوانين جديدة ..

- إن التجمهر لمنع المواطنين من الاحتفال بعيد شم النسيم وتهديد المواطنين لو فعلوا ذلك عن طريق منشورات وخطب منبرية أمر يجرمه القانون القائم ولا يحتاج إلى قوانين جديدة ..

- إن التصدى للمواطنات بالزجر فى الشوارع لعدم ارتداء الحجاب، أمر يجرمه القانون القائم ولا يحتاج إلى قوانين جديدة ..

- إن جمع التبرعات فى صناديق، ودون إيصالات، ودون تصريح من وزارة الشئون الاجتماعية، بحجة بناء المساجد، والله وحده يعلم مصير هذه التبرعات، أمر يجرمه القانون القائم ولا يحتاج إلى قوانين جديدة..

- إن استخدام مكبرات الصوت الصغيرة فى الدعوة الدينية فى وسائل النقل العام أو على محطات الأتوبيس، أمر يجرمه القانون القائم ولا يحتاج إلى قوانين جديدة ..

- إن طبع الأشرطة المثيرة للفتنة الطائفية، دون

أن تخضع لرقابة المصنفات الفنية، أمر يجرمه القانون القائم ولا يحتاج إلى قوانين جديدة ..

- إن تسفيه معتقدات الغير الدينية، من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، أيا من كان صاحب الرأى، وأيا ما كان سنده، أمر يجرمه القانون القائم ولا يحتاج إلى قوانين جديدة ..

وأستطيع أن أستطرد فى مئات من الوقائع الصغيرة، كلها مجرمة بنص القانون، وكلها تبدو صغيرة وحدها، وكلها تحمل دلالة واحدة وهى مخالفة القانون، لكنها لو تجمعت معا لشكلت فى مجموعها غولا مخيفا يتجاوز المخالفة إلى التجاوز، بل ويتجاوز التجاوز إلى الخروج الصريح على القانون، بل إن شئنا الدقة إهماله وكأنه لا وجود له، ولست فى هذا متجنيا، لأن هذا رأيهم الذى يعلنونه، وهذه رؤيتهم لمجموعة القوانين التى تحكمنا، والتى يشبهونها بشريعة الياسة التى كان يحكم بها التتار ..

مسئولية من هذه؟ ولماذا توضع القوانين إذا لم تطبق؟ وما جدواها إذا حفظت فى الأدراج، وتجنبناها بحجة الحساسية، وتهربنا من إعمالها خوفا من الإحراج؟

وما هو وجه المفاجأة بعد ذلك إذا تحولوا إلى وحوش كاسرة، لأنهم عجموا عودنا فى الهين من الأمر فوجدونا نلين معهم ونغلق آذاننا حتى لا نسمع، ونواجه مكبرات صوتهم بأذن من طين والأذن الأخرى (وآسف لقول هذا) من طين هى الأخرى ؟

ومن نطالبه بتطبيق القانون إذا كان مقر رياسة مجلس الوزراء نفسه وأغلب وزاراتنا، قد أخليت صالات الأدوار الأولى فيه وفيها لفرش السجاد، وأداء الصلاة جماعة، وقبل ذلك سماع القرآن الكريم وبعد ذلك فى بعض الأحيان سماع حديث الظهر، ناهيك عما يضيع قبل ذلك من وقت فى لبس القباقيب والقبقبة (لم أجد لفظا آخر يعبر عن المعنى) والذهاب إلى الميضأة، وإسباغ الوضوء، وتقصير الخطوات وإبطائها حتى يزيد عدد قصور الجنة بزيادة عددها، وكأنه لا يوجد قانون لتحديد ساعات العمل وكأن هذا أيضا أفضل من قضاء حاجات المواطنين وأداء الواجب الذى ينالون عنه الأجر..

وكيف ننتظر من مجلس الشعب أن يقود مصر فى ظروفها العصيبة إلى بر الأمان، وأن يصدر من التشريعات ما يحقق صالح الوطن دون مزايدة، بينما

عدد كبير من نواب التحالف قد غير فىَ ألفاظ قسم المجلس وبدل، وبعضهم أضاف إليها عبارات من نوع (فيما لا يخالف القرآن والسنة) أو (فيما ليس فيه معصية للخالق)، وكل هذه العبارات رغم جمالها، وإيمانها، وخشوعها الظاهر، لا تغنى عن حقيقة واضحة، وهى أنه لا يحق لعضو فى المجلس أن يضيف إلى ألفاظ القسم، تماما كما لا يحق له أن ينقص منها، وعليه فإنى أعلن بصفتى مواطنا، أن قسم هؤلاء الأعضاء باطل، وأن يمينهم غير دستورى، وأنه نكل، وأنهم ليسوا أعضاء فى مجلس الشعب إلى أن يقسموا اليمين كما هو، لا يزيدون فيه حرفا ولا ينقصون منه، ولا حجة فى ذلك بظروف الجلسة الأولى، وعدم الرغبة فى بدء المجلس بمشكلة، فالدستور هو الدستور، ولائحة المجلس هى لائحة المجلس، والنائب هو من أقسم ما يملى عليه، وليس ما يمليه علينا..

هل يشاركنى القارئ الآن فى أن مشكلتنا ليست فى إصدار قوانين جديدة ، بل فى إعمال القوانين القائمة، وتطبيقها بدقة وتشدد، وفى أى دولة من الدول يمكن أن يحدث هذا كله، ويترك هذا كله، رغم وجود قانون يعاقب على ذلك كله ؟ .

إذا أتى الإرهاب بعد ذلك فلا غرابة، ولا عجب إذا استعرض البعض الطلقات، فقد استعرض قبل ذلك العضلات، دون أن ينهره أحد، أو يردعه رادع ..

غير أننا جميعا نتحمل جزءا من الوزر، فقد شاهدنا ذلك كله وأكثر منه، ولم يهز فينا شَعْرة، وهززنا أكتافنا وكأن الأمر لا يعنينا، لأن احترام القانون لم يتوطن فى داخلنا، ولم يعتبره أحد مسئوليته بقدر ما هو مسئولية الدولة، ولنقارن بين موقفنا هذا، وموقف الجمهور العادى فى أى دولة أوربية ، حين يراك ترمى بعلبة ثقاب فارغة فى الطريق، فينظر إليك شزرا، وربما يتطوع البعض لتنبيهك أو لومك ..

ومادمنا نتحدث عن سيادة القانون كأحد وسائل علاج مشكلة الإرهاب فى المدى القصير، فلابأس من أن أعرض على القارئ نموذجين لتجاوزين كل منهما فذ فى خروجه على القانون والأعراف، يجمع بينهما خطورة النتائج المترتبة على كل منهما، وإهمال الدولة العجيب فى التصدى لهما، وغرابة الشذوذ فيهما فى القول أو فى الفعل (وهذا هو الأهم) غيبة القانون .

النموذج الأول : مصدره شريط كاسيت لشيخ شهير جهير، منعه الرئيس السادات من العودة إلى منبره، توزع شرائطه بمئات الآلاف، ليس فى مصر وحدها بل فى العالم الإسلامى كله ويكتب حاليا بصورة منتظمة فى جريدة اللواء الإسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى [1] ، ويجد حتى الآن من يدافع عن عودته إلى المنبر، ويعرف جمهوره محتوى شرائطه بالأرقام، حيث يبلغ عددها حوالى ٥٠٠ شريط، والشريط الذى ننقل عنه هو الشريط رقم (٣٧٧) - الوجه الأول - يقول الشيخ : " يا شباب المسلمين احذروا مصادقة النصارى احذروا مصادقة الكفار، فلو علمتم ماذا يقولون لهم فى الكنائس لأسفتم كل الأسف، ولحذرتم كل الحذر ، اعلموا هذه الوصايا واسمعوها . يقول لهم القسيس بالكنيسة إذا حكمك المسلم أطعه، وإذا حكمته فعلمه الأدب، (يكرر العبارة) اسمعوا إلى الوصية الثانية، يقول لهم القسيس، (إذا قلبك راق للمسلم خليه بفتة سودة) ، اسمعوا الوصية الثالثة، يقول لهم القسيس ، يا شباب النصارى تعلموا الطب لتبتزوا أموال المسلمين ، وتكشفوا عورات نساء المسلمين، وتحددوا نسل المسلمين،

---

(١) الشيخ عبد الحميد كشك .

ما أشد الغفلة، ما أشد غفلتنا، تعلموا الطب لتبتزوا أموالهم، وتحددوا نسلهم، وتكشفوا عورات نسائهم " ، ياإلهى ، حديث لم نتحرج فى نشره لأنه منتشر، وكما قلت فى مئات الألوف من الأشرطة، وهو حديث يدفع المسلم إلى أن يمسك بخناق أول قبطى يصادفه عند خروجه من المسجد ، وهو حديث كاذب مختلق لا يسمح قبطى مصرى لنفسه أن يسمعه، ناهيك عن أن يقوله، وهو واضح الاختلاق لمثلى أو لمثلك أيها القارىء، لكن أنا وأنت لسنا مستهدفين، المستهدف هم البسطاء، المؤمنون الودعاء، المعتقدون أن الشيخ إذا وقف على المنبر لا يأتيه الكذب من بين يديه ولا من خلفه، والشيخ يدرك ذلك ، ويتوجه إلى هدفه فى رقة النمر وخفته، فيتخلى عن الفصحى، ويقترب من ذهن البسطاء ووجدانهم بعبارة تناسبهم (إذاقلبك راق للمسلم خليه بفته سودة) ثم يستدير لكى يطعن طعنته المدمية (ويكشفون عورات نسائكم)، نعم، إلى هذه الدرجة، يتفوق الطالب القبطى فى الثانوية العامة، ويحصل على مجموع كبير، لكى يدخل الطب، ويقضى سبع سنوات فى الدراسة الشاقة، وهدفه الوحيد من وراء ذلك ، الفرجة على عورات النساء، وأى نساء، نسائنا، يا إلهى، ونتعجب بعد ذلك إذا حدثت فتنة

طائفية، ونندهش إذا احتج المسلمون عند بناء كنيسة، أو إذا توجهوا لحرق كنيسة، وكيف لا يحتجون أو يتوجهون وشيخهم الجليل قد أطلعهم على الدروس التى تلقى فى الكنائس، وحذرهم من الغفلة، وكان شديد الشجاعة حقا كعادته، فقد قال ذلك ، وغير ذلك فى عشرات الشرائط حول نفس الموضوع وبلغة أقسى أحيانا، دون أن يخاف، ودون أن يتحرج من ذكر ذلك فى عشرات من مكبرات الصوت حول المسجد وفى الشوارع، بينما منطقة المسجد وهى دير الملاك من أعلى المناطق فى نسبة السكان الأقباط، ليس هذا فحسب، بل قاله أيضا - وهذا هو الأهم - رغم أنه يخضع لطائلة القانون العام وقانون الوحدة الوطنية، والحق أن شجاعته قد آتت أثرها، فقد اشتعلت الحرائق، ولم يحاسبه أحد على أقواله حتى الآن، وشرائطه ما زالت تباع فى الجمعية الشرعية بالعتبة، وفى الجمعية الشرعية بشارع الجلاء، ولدى أغلب بائعى الكاسيت، دون مصادرة أو قيد ودون رقابة تصادر أو شرطة تمنع، أو تحقيق يجرى، بينما ترتج المصنفات، وتخرج الحملات، وتسوَّد المحاضر، لأغنية لعدوية، أو لطقطوقة لليلى نظمى، أو لعبارة تهدد أمن المجتمع ووحدته مثل السلم نايلو فى نايلو، ودون رد من علمائنا الأجلاء، الذين ينشغلون أحيانا بالتوسط لدى

وزير الأوقاف لعودة الأئمة المبعدين عن منابرهم ومن بينهم، بل وعلى رأسهم، داعى الفتنة الطائفية الجهير، الشيخ الشهير، الأشهر من أن يقع تحت طائلة القانون، ودون أن تتعرض لذلك الصفحات الدينية بالصحف والبرامج الدينية فى الإذاعة والتليفزيون، وترد عليه، وتجرّحه وتجرّمه، بدلا من أحاديث الختان وحرمة معاشرة الجان.

النموذج الثانى : فى الأسواق كتاب اسمه (أحكام شرعية مخالفة للقوانين الوضعية)، أصدره المستشار محمود عبدالحميد غراب، وهو كتاب يضم بين غلافيه، مجموعة من الأحكام التى أصدرها القاضى (وما يزال يصدر المزيد)، والتى تجاهل فيها تماما أحكام القوانين التى أقسم على احترامها، والتى يسميها بالقوانين الوضعية ، مصدرا أحكامه بما يرى أنه (الشريعة الإسلامية)، دون تمييز بين الشريعة والفقه، غير عابئ باليمين الذى أقسمه، ولا بالقانون الذى ارتكب المتهم جريمته فى ظل أحكامه، وغير ملتفت إلى مصير أحكامه، ولا يعنيه أنها لن تنفذ، حيث يكفيه أنه أعلنها، وأفتى بها، وتحدى بها، منتهزا الفرصة تلو الفرصة لتحويلها إلى المحكمة الدستورية العليا لربما أسعفته

هى الأخرى بحكم أجد، أو سند أشد، أو تطبيق لحد ، مطالبا إياها بالفصل فى ردة وجاهلية القوانين الوضعية، وهو لم يكتف بذلك، بل دأب على نشر مقالات يناجى فيها رموز الإرهاب، من أمثال عبود الزمر، الذى حياه بمقال فى جريدة الأحرار كان عنوانه (إلى عبود الزمر-أناجيك) ، أذاب فيه حشاشة قلبه وصبابة فؤاده حزنا على موقع عبود خلف القيود، مبايعا له (صدق أو لا تصدق)، واصفا إياه بأنه المثل والقدوة، رغم ما ناله من أحكام، ورغم ما يعلمه وما تعلمه من أن الحكم عنوان الحقيقة، ومن أن عبود محكوم عليه مرتين بالمؤبد، ولم يمنعه ذلك أبداً من أن يعلن دون مواربة (أنه سائر على دربه)، فاتحا بابا جديدا فى تاريخ القضاء المصرى، ذلك الصرح الشامخ العتيد، أقول والأسى يعصرنى عصرا، فاتحا بابا جديدا مفزعا، يتأسى فيه القاضى بالمجرم، ويحذو حذوه، ويتبع خطاه، ويصفه بالقائد والمثال والأسوة، ويبدو أن ذلك لم يكن كافيا، فأضاف إليه مأثرة جديدة من مآثره، وفتحا جديدا من فتوحاته، فى نداء وجهه فى مجلة الاعتصام (عدد يونيو ١٩٨٧)، تلك التى زينت غلافها بصورته مرتديا وشاح القضاء، دعا فيه القضاة إلى ما يمكن وصفه بالعصيان المدنى، مطالبا إياهم بأن يحذوا حذوه فى رفض القانون والحكم

بالشريعة، مثيرا لعزائمهم بعبارات من نوع (أيها القاضى المسلم، لو استدعاك الأمر أن ترفع للرئاسة علم الإسلام مطبقا، ناسفا نصوص قوانين البشر فافعل، فهم قد جعلوا الشعب بنص الدستور مصدرا للسلطات ناسين الله)، بل ويصل فى ندائه إلى أكثر من ذلك حين يقول (المد الإسلامى قائم، الجماعات الإسلامية العاملة فى حقل الدعوة كائنة، ...الصمت على الباطل وزر ... العلمانيون والملحدون أراذل منبوذون ... لتذهب الحصانة القضائية إلى الجحيم فى سبيل الله... إن من حقك المشروع- بحصانتك - أن تضرب بالقانون البشرى- سيئ السمعة-عرض الحائط ، لا، بل أن تركله بقدمك فى ثبات دون أى اعتبار لمساءلة أو عقاب) .
يحدث هذا فى مصر، من أحد القضاة، وينشر علينا، وقبلها ينشر كتابه، ويعلن عنه فى الصحف والمجلات، وفى نادى القضاة، ويقرأه القضاة والمحامون وغيرهم، ولا يتحرك أحد دفاعا عن ذلك القانون المسكين الذى يركله القاضى الشجاع (فى ثبات ، ودون أى اعتبار لمساءلة أو عقاب) ..

نعم يحدث هذا فى مصر، ويتطوع أحد القضاة، وأكرر القضاة، بإعلان البُشرى بأن الجماعات الإسلامية

قائمة، أى أن الإرهاب قائم وقادم ..

ما جدوى الكلمات إذن، وما جدوى مقاومة الإرهاب بعد ذلك ، وإلى أى ساحة نلجأ إذا دافع واحد من سدنة القانون عن اختراق القانون، وعن قاطنى السجون، وعن ركل القانون بالقدم، (ولتذهب الحصانة القضائية إلى الجحيم)، ومعه حق، بل معه كل الحق، فقد جرب، وركل، ونكل، ولم يحدث له شىء، ولعله يسعى إلى أن يحدث له شىء، فيخرج بعد ذلك إلى ساحة الدعوة محمولا على الأعناق، يسعى إليهم ويسعون إليه، مشتاقين يسعون إلى مشتاق، ولعل هذا النموذج كاف لكى أنهى به حديثى عن خطورة ضياع هيبة القانون وأى هيبة تبقى، وأى سيادة تتحقق، إذا بادر سدنة القانون بركله، بيد أنى رغم هذا الهول لا أفقد الأمل، ولو فقدته فى هذه الجزئية بالذات لقدمت طلبا للهجرة إلى أقرب سفارة، لأنه نقطة البدء وسبيل الحل، وفى تجربة وزير الداخلية السابق بالنسبة لقانون المرور ومنع الملصقات على السيارات، دليل على أننا إذا أردنا نفعل، وإذا صممنا ننجح، وإذا واجهنا نحل، ولعل فى تجربة هاشم فؤاد فى القصر العينى وهو فرد وليس وزارة، دليلا أوضح، ونموذجا أبلغ.

مرة أخرى وأخيرة أكرر، السبيل الثانى لمواجهة الإرهاب فى المدى القصير هو استعادة سلطة القانون ، لأننا وجدنا الإرهاب ، يوم افتقدناها، وأحسب أننا لم نسترجعها بعد .

ثالثاً : الإعلام :

الخط الإعلامى الوحيد الثابت فى الإعلام المصرى ، في أغلبه، يستهدف تهيئة الرأى العام المصرى لقبول تحويل مصر إلى دولة دينية، وعكس ذلك شديد المحدودية، بل هو رد فعل وقتى، يحدث فى أعقاب أحداث الإرهاب أو التلويح بها، وينتهى دائما فجأة كما بدأ فجأة، وترتفع بعده نبرة لمّ الشمل، والمصالحة، والإقناع بالحسنى والتبرير بحسن النوايا، والتأكيد على أننا المخطئون، فقد دفعناهم إلى إطلاق الرصاص حين لم نستجب لهم، ودفعتهم سجون عبدالناصر إلى الإمساك بالرشاشات ثأرا من تعذيبه لهم (لاحظ أن عبدالناصر فى رحاب الله منذ سبعة عشر عاما، وأن متوسط أعمار صبية الجهاد خمسة وعشرون عاما، أى أن متوسط أعمارهم وقت وفاته كان ثمانى سنوات، ووقت القبض على الإخوان المسلمين كان ثلاث سنوات، وأن السادات قد قتل على أيديهم رغم أن أحدا لم يجرؤ حتى

الآن على الادعاء بحدوث تعذيب فى سجونه)، وربما كان منطقيا أن تتبنى الصحف والمجلات القومية هذا الخط ، إذا كان يمثل السياسة الرسمية للدولة، لكن غير المنطقى، وغير المعقول، أن يكون هذا الخط معاكسا تماما لسياسة الدولة، بل ومهدداً لوجودها ذاته، بل وأكثر من ذلك ، محاولة صريحة لقلب نظام الحكم، لا أكثر، ولا أقل، ومادامت البينة على من ادعى، فإليكم الأدلة على ما أقول :

- جريدة اللواء الإسلامى، التى يصدرها الحزب الوطنى الديموقراطى نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥، فى عمودها الافتتاحى دعوة للمواطنين بالامتناع عن التعامل مع البنوك القومية، لأنها ربوية تتعامل بالفائدة، ودعتهم إلى قصر تعاملهم على البنوك الإسلامية، واستنكرت هجوم البعض عليها لأنها تودع أموالها بالفائدة فى الخارج، مؤكدة أنه حتى لو كان ذلك صحيحا، فلا إثم على المودعين (لأنهم لا يعلمون) ..

حدث هذا بعد شهر واحد من تصريح للرئيس بأن على من يهاجمون فوائد البنوك أن يعلموا أنها المصدر الرئيسى لتمويل الاستثمارات والاستيراد .

والتناقض لا يحتاج إلى بيان، والتساؤل : لمصلحة من ؟ ..

– الباب اليومى فى الأهرام، المسمى بالصندوق، مكرس للدفاع عن أى ظاهرة تلبس ثوب الدين، حتى ولو كانت غير صحيحة أو غير صحية بدءاً من الدفاع عن الشيخ الجليل صاحب الأشرطة المثيرة، ومرورا بقصة سماع صوت الآذان على سطح القمر وهو ما ثبت أنه ليس صحيحا، ومرورا أيضا بزى وردة فى كرة السلة، الذى هو فى تقديرنا ليس زيا رياضيا ولا إسلاميا، وانتهاء بما نشر صبيحة إعدام خالد الإسلامبولى ورفاقه، حيث كان عنوان الصندوق (الشهداء) ..

والتساؤل : لمصلحة من ؟ ..

– الكاتب الكبير صاحب العمود اليومى فى نفس الجريدة، الذى أرهق قلمه دفاعا عن إعدام النميرى لمحمود طه فى السودان، ثم دفاعا عن عودة المرأة إلى البيت، ثم استبعادا لاتهام الجماعات الإسلامية فى حادث أبوباشا، ثم دفاعا عن حقوق الإسلام (وليس حقوق الإنسان)، وكأنهما نقيضان ..

والتساؤل : لمصلحة من ؟ ..

- الكاتب الكبير صاحب العمود اليومى فى جريدة الأخبار، وصاحب اليوميات الأسبوعية التى أراح نفسه من عناء كتابتها، واكتفى بالنقل عن شيخ جليل، والمدافع فى عموده عن التطبيق (الفورى والكامل) للشريعة الإسلامية، والمهاجم للأحزاب البشرية والمطالب بحزب يتبنى (منهج الله)، والمستمر فى العزف على هذه النغمة بما يدفعنا إلى تكرار التساؤل : لمصلحة من ؟ ..

-الكاتب الأسبوعى فى الأهرام، الذى يخلى له الأهرام صفحة كاملة أسبوعيا، يطالب فيها بعودة العلاقات مع إيران رغم حربها مع العراق الشقيق، ويخلط بين خالد بن الوليد وخالد بن يزيد، وبين سليمان بن عبدالملك وعمر بن عبدالعزيز، ويهاجم بكل العنف من يدافعون عن مدنية الدولة مسميا إياهم بتنظيم الجهاد العلمانى ، متهماً إياهم بأنهم أخطر من تنظيم الجهاد الحقيقى، لأنهم ينطلقون فى دعواهم مع سبق الإصرار والترصد، بينما الجهاديون - شوف ازاى- حسنو النوايا أخطأوا الطريق عن غير قصد .. لمصلحة من ؟

- كاتب العمود اليومى فى صحيفة الجمهورية، الذى يرى أن كل من يناقش تطبيق الشريعة، أو يتعرض لتفاصيلها، مدافع عن السكارى والزناة، ومعدومى الخلق والشرف والضمير، والذى يسعى بكتاباته إلى الدولة الدينية ، حتى لو أطاحت بالرؤوس، توقعا منه أن تقف فى مواجهة هاجسه الأكبر، اليسار والروس، دون أن يتساءل أحد : لمصلحة من؟ ..

-الصفحة الكاملة التى نشرت فى الأخبار، تحت عنوان الإمام الشهيد حسن البنا، فى أحرج أوقات الانتخابات السابقة ، والتى كان فيها التحالف الإسلامى بقيادة الإخوان يطنطن بشعار" الإسلام هو الحل" ، وهو مقال مكتوب وليس إعلانا مدفوع الثمن، إضافة إلى كثير مما نشر فى غير الأخبار، فى مساحات أقل، فى نفس الموضوع، حيث جندت الصفحات الدينية بالصحف القومية صفحاتها لبيان مآثره، ونشر دعوته وأفكاره، دون أن يتوقف أحد لكى يحاسب أو يتحرى أو يتساءل .. لمصلحة من ؟ ..

- الحملات الإعلانية الواسعة فى بعض صحف المعارضة، لبعض بيوت توظيف الأموال، مع توظيف

الإعلان إغداقا أو حجبا وفقا لموقف الصحيفة من تيارات التطرف، والوصول بالمساندة المالية إلى درجة شراء الصفحة الدينية بالكامل كإعلان مدفوع الأجر خلال الانتخابات السابقة، لمصلحة من ؟ ..

- تقديم أحد بيوت توظيف الأموال لقرض حسن، بلا فوائد، يسدد على فترة زمنية طويلة، ويتراوح بين أربعة آلاف جنيه ، وعشرة آلاف جنيه ، ويتاح (للصحفيين)، فقط (الصحفيين)، ومواجهة رفض نقابة الصحفيين لذلك بمخاطبة مجالس إدارة الصحف مباشرة، ومواجهة رفضها بمخاطبة الصحفيين مباشرة، وتحمل خسائر مؤكدة وباهظة نتيجة لذلك ، لأى هدف ؟ ولصالح من؟..

- استقطاب شباب الصحفيين للعمل فى الصحف والمجلات الدينية التى تصدر فى الخارج ودعوة الكثيرين منهم لزيارة إيران، وبعضهم لا تتجاوز أحلامه دفع مقدم شقة فى المشروع السويسرى، وفجأة يجد نفسه مقيما فى فندق خمسة نجوم إقامة كاملة، وتحت تصرفه سيارة مرسيدس بسائق خاص، وأمامه نماذج رؤساء مجالس إدارات الصحف، وكبار موظفى وزارة الإعلام، وأغلبهم شباب فى عمر مقارب لعمره، وحديثهم مقارب فى لغته

ومستواه وثقافته لحديثه، ولا يفصل بين واقعه وواقعهم إلا الثورة الإسلامية، التى يمهد لها بعد عودته بحسن الصلات، وحملة الإشاعات، والتبشير بالنصر الآت، وكلها مترادفات، تحمل تساؤلا واضحا صريحا: لمصلحة من ؟ ..

– هناك ما سبق أن عرضته فى إحدى الندوات، وهو ما يمكن أن يطلق عليه علميا اسم (دراسة حالة)، وهو ما حدث حين تهيأ المجلس النيابى السابق فى مايو ١٩٨٥ لمناقشة قوانين الشريعة الإسلامية ، وهيئ للكثيرين أنها إلى مرور، وأن نصوصها إلى تطبيق، وهنا ظهر ما أسميته الجيش الإعلامى السرى، الذى استطاع خلال شهرين فقط هما يناير وفبراير من نفس العام، أى قبل أسابيع من المناقشة، شن حملة إعلامية لم تشهد مصر مثيلا لها من قبل، ويصعب بل يستحيل تصور أنها تخلو من التدبير، وأن حدوثها بهذا التدفق، والتوافق، والتزامن، محض مصادفة من مصادفات زمننا السعيد، مثل إخراج ملفات قضية البهائية من الأدراج، وطرحها على أنها قضية دين جديد وليس نحلة إسلامية كما كانت تطرح على الرأى العام من قبل، والتركيز على أن الحل كامن فى تطبيق حد الردة، ومثل

طرح قضية انتحار الفتاة المغربية فى منزل بليغ حمدى للإيحاء بأن مصر قد تحولت إلى ماخور، تدور فيه الغانيات العاريات على السكارى بكئوس الراح، مع اللجوء دائما لرجال الدين فى كل تحقيق تناول الموضوع، حتى ينتهى بالموجز المفيد، وهو ضرورة تطبيق حد شرب الخمر ومنعها، دون تحقق من أن مصر بالفعل أقل دول العالم شربا للخمر، وأن المنع قد يؤدى إلى العكس، والعقوبة قد تؤدى للانتشار، تماما كما حدث بالنسبة للمخدرات، التى تصل عقوبتها إلى الإعدام، ودون مناقشة تأثير ذلك على السياحة، ودون توقف أمام العقوبة الحالية، وهى تعزيز يتفق مع مقتضى الشريعة فى رأى الكثيرين، ومثل التركيز على قضية النبى المزعوم (بريقع)، تلك القضية التى تصلح كقضية آداب وليس كقضية دينية يتنادى فيها الكتاب بحد الردة، ومثل المبالغة الهائلة فى طرح قضية اعتداء ستة شبان على فتاة بالمعادى، رغم أنها لو نشرت على النحو التالى، (اعتدى ستة شبان على فتاة كانت تجلس مع خطيبها فى سيارته فى منطقة مهجورة بالمعادى-وقد أثبت تقرير الطبيب الشرعى أن الفتاة عذراء)، أقول لو نشر الخبر هكذا، وهو ما يتفق تماما مع ما حدث لما هاج الرأى العام وماج، ولما احتشدت الشرطة لحماية المتهمين

خلال المحاكمة من الجمهور المتعطش لدمائهم، ولما أصبح المقرر اليومى علينا في الصحف، هو المطالبة بتطبيق حدود الشريعة فى حق هؤلاء الوحوش، والغريب أن من طالبوا بذلك لم يتنبهوا إلى أن حد الزنا لا ينطبق على هذه الواقعة، حيث الشهود الأربعة غير موجودين، وحيث الشهادة كما تتطلبها الشريعة غير قائمة، وحيث البكارة شبهة تنفى تطبيق الحد، وقد أفتى المفتى بتطبيق حد الحرابة الذى يرى الكثيرون أنه لا ينطبق، لأنه خاص بالأموال وليس بالفروج، لكن ذلك كله كان جزءا من الرسالة أو الحملة المقصودة، ومثل محاكمة ألف ليلة وليلة بحجة الخلاعة والألفاظ الخارجة، وبدلا من أن يواجه الإعلام بالنقد هذه المحرقة الفكرية، فإنه واجهها بضرورة أن يتم الحكم على الفكر والأدب والفن، بمقاييس دينية، وقد ساهم النشر حول هذه المحاكمة، فى تصوير المناخ الفكرى والثقافى أيضا على أنه مناخ فاسد مفسد، ومثل التركيز على حادث مأساوى، قتل فيه شاب مريض نفسيا والديه، وعلى الرغم من ثبوت المرض النفسي قبل الحادث، فإن الصحف انتهزتها فرصة، للمقارنة بين واقع (وبالوالدين إحسانا) فى ظل التطبيق الدينى، وبين واقع قتل الوالدين، الذى عزته إلى تأثر الشاب بالوجودية والمذاهب الإلحادية، وبالطبع

فإن الرسالة كانت واضحة، فى أن البديل الوحيد، الذى يمنع - حتى المرضى النفسيين - من قتل الأمهات والآباء ، هو العودة إلى الحكم بالدين من جديد ..

كل ذلك أثير، ونوقش خلال شهرين، وانتهى دائما بالرأى الدينى، وبالمطالبة بالإنقاذ عن طريق الشريعة، دون أن يتوقف أحد لكى يتساءل، لماذا هذا كله ؟، ولماذا يحدث فى ذلك التوقيت؟ وكيف يحدث بهذه الكثافة؟ ولمصلحة من؟، وأحسب أن السؤال ما يزال حائرا، وأحسب أنه سيظل .

هذا بعض من فيض تحفل به الصحف القومية، وليس الصحف الدينية على غرار النور، أو المجلات على غرار الاعتصام والمختار الإسلامى، التى تحفل بما هو أكثر، حتى أن فقيها-هو بالمناسبة عضو فى مجلس الشعب الآن-أفتى فى جريدة النور بأن فرعون موسى هو قابوس بن معاوية، وقد خلفه بعد ذلك الوليد بن مصعب وزوجته آسية، أما الاعتصام والمختار فحدث ولا حرج وأطرف ما قرأته فى الأخيرة وصفها للمعتقلين من الجماعات الإسلامية بأنهم (أسرى)، ولولا اعتراضها على اسم هيئة الصليب الدولية، لطالبت بتطبيق أحكام معاهدة جنيف عليهم ..

وإذا كان ما ذكرناه يندرج تحت مفهوم تمهيد الطريق للقادمين الجدد، فإن طبقة أخرى من الأسفلت قد وضعت على الطريق المعبد، لكى تجعله ناعما كالحرير، ولست أدرى هل هى المقصودة، أم لا، وإن كنت أرجح أنها شبيهة بما يحدث للطعام من فساد، إذا أسرف الطباخ فى وضع الملح، فليس خافيا على أحد أننا نعيش أزمة اقتصادية خانقة، وأننا مكبلون بالديون إلى جيل قادم على الأقل، وأن مواردنا فى النهاية شديدة المحدودية، فنحن خمسة وخمسون مليونا يعيشون على خمسة ملايين فدان ونصف، أى بمعدل عشرة أفراد لكل فدان، وأكثر من ذلك فإن ثلث هذا الفدان يذهب طعاما للثروة الحيوانية، وأننا نستورد نصف طعامنا على الأقل، وأننا نجتهد فى سبيلين، أولهما زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمارات وفتح الآفاق لاستيعاب تكنولوجيا العصر، وثانيهما فتح موارد جديدة غير تقليدية للدخل مثل البترول والقناة (بعد توسيعها) والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج، وأننا نحاول جاهدين تطوير ما نملكه من استثمارات فعلية، وجذب ما نقدر على جذبه من استثمارات عربية وأجنبية، وفى وسط هذا المناخ العصيب، ترتفع الصيحات بلا هوادة، واصمة كل شىء بأنه فاسد، مؤكدة أن سياسة

الانفتاح الاقتصادى كانت انفتاحا تهليبيا كما يذكر البعض، أو انفشاخا كما يتجاوز البعض، وأن كل ما أنشئ من صناعات كان استهلاكيا، وأن السياسة الاقتصادية خلال الخمس عشرة سنة السابقة يمكن إيجازها فى جملة قصيرة مفيدة وهى أن مجموعة من النصابين، سطوا على اقتصاد مصر، وأخذوا الملايين من البنوك، وهربوها إلى الخارج، أو هربوا معها، ومع هذا الشحن، ووسط ارتفاع الأسعار لأسباب موضوعية، وأمام انخفاض قيمة الجنيه المصرى لنفس الأسباب، ماذا نتوقع من شاب فى مقتبل العمر، لا يتجاوز مرتبه ستين جنيها، وهو يسمع أن فلانا هرب بستين مليونا إلى الخارج، غير أن يلعن كل شىء، ويهرب من كل شىء، ويتخلص من أحلام الشبع إلى صوم العبادة، ومن مواجهة المستقبل إلى العدو خلفا، ومن زواج الحب إلى الزواج الشرعى الذى لا يكلفه إلا خمسة وعشرين قرشا وحجرة يوفرها له الإخوة، ومن البدلة التى يتكلف تفصيلها مائة جنيه إلى جلباب قصير يقل ما يحتاجه مترا عن احتياج جلبابه العادى، ومن الحذاء الذى يكلفه خمسة وعشرين جنيها إلى نعل يكلفه جنيهين، ومن استعمال شامبوهات الانفتاح إلى غسل الرأس بالماء القراح، ومن تكاليف الحلاقة إلى إرسال الشعر وإطلاق اللحية، ومن أحلام الغد

إلى الزهد، ومن تكاليف الكوافير والموضة إلى مساواة الزى الشرعى والنقاب، ومثلى لا يرى الواقع ورديا، ولا يدافع عما يستحق النقد، لكنى أرى فى ذات الوقت أننا بالغنا كثيرا، وربما بكل حسن النية، فما مضى لم يكن فسادا كله، ومزايا أى عهد جديد لا تتأتى بتسويد صفحات العهد السابق كله .

هناك سواد .. نعم .. لكن هناك مساحات بيضاء واسعة أيضا ..

هناك بقع ظلام .. نعم .. لكن هناك مساحات ضوء كثيرة ..

والتركيز على السواد والظلام والنصب والتهليب، ذبح للأمل، وفرش لطريق اليأس فى قلوب الشباب، وتمهيد للمزايدين على الحل دون أن يملكوا حلا، ودفع للصبية إلى طوابير الجهاد وتعاليم أمراء الجماعات، وهو فى النهاية خطأ مركزى لسياسة الإعلام، لأنه ليس مطلوبا من كل كاتب أن يلون نظرته كما يشاء المسئولون، وإنما المطلوب أن يكتب كل منهم بحرية كاملة، بشرط أن نوضح لهم الحقائق، مجرد الحقائق وأيضا بشرط أن تتوازن الصورة النهائية للخط

الإعلامى للصحف القومية، فلا يحدث ما يحدث اليوم من خفوت صوت الحقيقة وارتفاع صوت المبالغة، وانتهاء الأمر إلى ذبح الأمل، وتشويه الواقع، والبكاء على الأطلال، أو بمعنى أدق اللجوء إلى الأطلال .

هذا عن الصحف، فماذا عن ذلك الصندوق الساحر، التليفزيون، الذى أصبح الوسيلة الأساسية لقضاء وقت الفراغ فى مصر، خاصة فى القرى ومدن المحافظات، حيث ترتفع نسبة الأمية، وتقل أو على الأصح تنعدم وسائل الترفيه الأخرى، وحيث يجلس أفراد الأسرة، فى شوق أحيانا، وفى لا مبالاة أحيانا أخرى، مشدودين إلى كل ما يقال ولو كان خارج دائرة اهتمامهم، وهم فى شوقهم يجندون حواسهم كلها للمتابعة، والاستيعاب، والتعليق، وهم فى لامبالاتهم يكتفون بحاسة البصر، وينشغلون بحديث هنا وهناك. عن هذا أو ذاك ثم يستغرقهم الساحر الجذاب من جديد، وفى المرة الأخيرة التى زرت فيها قريتى، اكتشفت من مراقبة أكثر من أسرة أنهم حين يفتحون الجهاز، لا يغلقونه إلا بعد ختام البرامج بالقرآن الكريم، وأقصى ما يفعلونه بين فتح الجهاز وإغلاقه، أن يخفضوا الصوت أو يرفعوه، أو يحولوا مؤشر القنوات إلى قناة ثانية، لكنه يظل دائما جليسا أنيسا لا يغادرهم

إغلاقا، ولا يغادرونه فراقا، وهم يتقبلون منه بصدر رحب أن يعيد عليهم عرض أفلام سبق له عرضها أكثر من عشرين مرة، ويقبلون عليها نفس الإقبال، وتذرف عيونهم الدمع فى نفس المواقف ، ويضحكون بنفس الانفعال لنفس العبارات، وخلال ساعات الإرسال الطويلة، يمرر التليفزيون رسالته الإعلامية، التى قد تلتقطها العين والأذن، وقد تلتقطها العين فقط، لكنها تلتقطها فى كل الأحوال، وتستقبلها فى كل حال، وفى الوقت الذى تصل فيه الصحف اليومية إلى ثلاثمائة قارئ أو خمسمائة قارئ؛ يصل التليفزيون إلى ما لا يقل عن عشرين ألفا من الخمسة والثلاثين ألفا الذين يقطنون القرية أو إن شئنا الدقة المدينة الصغيرة، وجهاز هذا تأثيره، يجب أن يقود لا أن يقاد، وأن يشكل اتجاهات الرأى العام لا أن يتشكل باتجاهات الرأى العام، وأن يكون له خط عام واضح ومحدد، له من العمومية والاتساع ما لا يقيد خلافات الرأى الجزئية أو يحجم منها، وله فى نفس الوقت من التحديد مالا يتجاوز خطا أحمر لا يختلف عليه، ولقياداته من وضوح الفكر ما يدفعهم لطرح سؤال واضح لا لبس فيه، وإجابته من خلال البرامج وليس من خلال الخطب والتقارير، بصورة واضحة أيضا لا لبس فيها، والسؤال هو : هل

الهدف من الرسالة الإعلامية للتليفزيون هو تحويل مصر من دولة مدنية إلى دولة دينية؟ أم أن الهدف هو بقاء الحال على ما هو عليه من مدنية الدولة وتوازن الدين والدنيا معا وفتح نوافذ العقل للفكر والثقافة والفن، وبمعنى آخر فإن السؤال المطروح يمكن صياغته بصورة أخرى، أكثر مباشرة، هل الإسلام هو الحل؟، أم الديموقراطية وحرية الفكر والعقيدة هما الحل؟، سؤال أعلم أنه ثقيل، لكن تجاوزه أخطر، والقفز عليه أثقل وطأة، وبادئ ذى بدء فإنى أوضح أننى لست أبدا ضد البرامج الدينية، ولا إذاعة ما هو ملائم منها، ولا يزعجنى، بل يسعدنى جدا أن يفتتح الإرسال بالقرآن الكريم، وأن يختتم به، وأن تكون هناك أحاديث للروح، وتفسيرات للقرآن، وندوات للرأى، ومسلسلات دينية، لكنى ضد عدم التوازن، وضد ميل الكفة بشدة وباستمرارية غريبة نحو هذه البرامج، وضد التراجع المستمر لصالحها، ولست أتصور أبدا أن يصبح الإرسال كله وعظا والبرامج كلها خشوعا، والتمثيليات كلها جهادا فى سبيل العقيدة، بل إننى أطرح حلا آخر قد يبدو مناسبا، ومن المؤكد أنه يصعب الاعتراض عليه ..

لماذا لا تكون هناك قناة دينية مستقلة، تبدأ

بالقرآن وتنتهى به وينقطع الإرسال منها لإذاعة الأذان، وإذاعة صلاة الجماعة من أحد المساجد، وتخلى فيها الساعات لتفسير الشيخ الشعراوى للقرآن وأحاديث غيره من كبار العلماء، ولا بأس من تنويع الإرسال بإذاعة تمثيليات دينية يمتنع ظهور العنصر النسائى بها إذا كان ذلك مرفوضًا أو غير مستحب، ويتحاور فيها الفقهاء حول قضايا الفقه، وتقتصر على المذيعين وليس المذيعات، وتعلن فيها الفتاوى فيما يهم المسلمين، وتناقش فيها القضايا الدينية على مائدة الحوار أو حصيرته أو سجادته، وتديرها لجنة من كبار علماء الأزهر، وإذا كانت إمكانيات التليفزيون لا تسمح بذلك فلا بأس أن تلغى القناة الثانية وتدمج برامجها فى القناة الأولى، على أن تخلى ساعات إرسالها لهذه البرامج ، بينما تخلو منها القناة الأولى .

هذا حل مريح وعملى، وهو حل يضع المستمع أمام اختيار مباشر بين بديلين ، وهو حل أيضا يوقف موجة المزايدات وسيل التراجعات الذى نلحظه ونرقب استمراره بتعجب واندهاش، فبدلا من الإشارة إلى موعد الأذان كما كان يحدث . يذاع الأذان كاملا، ثم يتلوه حديث نبوى شريف ثم يطرح الآن بعض المسئولين

إذاعة تفسير للحديث، والانتقادات مصوبة إلى برامج التليفزيون من كل صوب، فهذا ينتقد مذيعات نشرة الأخبار لأنهن يلبسن نصف كم، وهذا يرى صورتهن عورة، وهذا يعترض على الفوازير، وهذا ينزعج للأفلام، وهذا يهاجم عادل إمام، وهذا يرفض الرقص الشعبى .. وهكذا، واقتراحى يحل المشكلة، ومن سوء الظن أن يتصور أحد أن ذلك اقتراح خبيث، لأن أحدا لن يفتح القناة الثانية إذا تحولت إلى هذه البرامج، فهذا بالقطع لم يرد لى على بال، لكنى أجده اقتراحا ملائما لمواجهة ما أشرت إليه من قبل، وهو أسلوب الفترينات، فأنت لو سألت فى برنامج لاستطلاع الرأى أى مواطن عن رأيه فى البرامج، لأجابك على الفور بدون تفكير، لابد من زيادة البرامج الدينية، وفى أغلب الأحيان تجد هذا المواطن نفسه، أحرص المشاهدين على رؤية الفوازير، وأكثرهم استمتاعا بسماع الأغانى، وأقلهم متابعة للمسلسلات الدينية، التى ترتفع فيها السيوف، وتذرف فيها الدموع، وينادى فيها بلتعة، حى على الجهاد، فيرد عليه عنبسة والساعة تلمع فى يده، لبيك بلتعة، وتنطق فيها بريرة بالشهادة، فتسيل دموع الزبرقان، إلى آخر ما نراه من هذه الأمثلة، بيد أن أخشى ما أخشاه أن يحدث ما حدث فى الإذاعة حيث تفرد

محطة إرسال كاملة للقرآن الكريم والبرامج الدينية، ومع ذلك تزحف البرامج الدينية على ساعات الإرسال العادى، ولست أريد أن أتوسع فى النقد لقيادات التليفزيون، فأنا أعلم أنهم يواجهون فى النهاية ظاهرة الردة الحضارية التى تسود مصر حاليا، وأنهم إن أخطأوا فلهم العذر فى حسن النوايا وعدم القصد، غير أنى أتوقف فى عجالة أمام عدة ظواهر، أولها ظاهرة الحوار (الدينى- الدينى) فى برامج الرأى، وهى ظاهرة خطيرة، لأن التطرف هو الرابح فى النهاية، لأنه وجه من وجوه الدين، ليس الدين الإسلامى فقط ، بل أى دين، ونحن لا نملك أن نخرج أصحابه من عباءة العقيدة، بل أقصى ما نملكه أن نحمل آراءهم على محمل الاجتهاد الخاطئ، وباليقين فإن حوار أحد أعضاء تنظيم الجهاد، مع أحد فضلاء رجال الدين الذين يحاورون على الشاشة الصغيرة، يؤدى دائما أو فى أغلب الأحوال إلى نتيجة عكسية وهى التعاطف مع الشاب، الذى يرى الدين هدفا حتى ولو أخطأ الوسيلة، وليس مع رجل الدين الذى يؤدى واجبا دينيا رسميا، حتى ولو أصاب، وبمعنى آخر فإن الحوار يدور بين إيمان صادق، وإيمان رسمى، وحتى لو كان الأخير هو الصحيح، أو كان العقل فى صالحه، فسوف يكون الوجدان مع الأول،

والعاطفة معه، ثم إن هناك ما هو أخطر، وهو أن الهدف النهائى للاثنين واحد، فكلاهما يستهدف دولة دينية فى النهاية، وعلى حين يستهدفها الأول بالعنف، فإ ن الثانى يمهد الطريق لها بلين ورفق وحنكة وبلاغة .. وفى تقديرى أن الحوار الواجب، لابد وأن يدور بين منهج الدولة الدينية ومنهج الدولة المدنية، وساعتها سوف يجلس المتحاوران فى جانب واحد منه، وسوف يكون للجانب الآخر رأيه وحجته، التى أجزم أنها منطقية وموضوعية وغير مستفزة، وأنها لم تجد إلى المستمع سبيلا بعد، أما الخطأ الثانى الذى وقع فيه التليفزيون، فهو أنه خلق نجوما تليفزيونية، كان له الفضل الأول فى إبرازها وشهرتها وإخلاء مساحات شبه يومية لها، وأتاح لها من ساعات الإرسال ما لم يُتِحْه لأحد، لكنها فى بعض الأحيان تجاوزت نصرة الإسلام إلى مهاجمة غير المسلمين، وتعدت تثبيت عقيدة المسلمين إلى التشكيك فى عقائد الآخرين، وعندما تنبه المسئولون لذلك كان الوقت متأخرا، وكان تحديد الوقت أو تغيير موعده مستنكرا، وكان استفزاز مشاعر الآخرين من أبناء الوطن قائما ومحسوسا ومحزنا .

وتبقى لدى بعض التساؤلات ..

- ألا توجد لدى التليفزيون برامج وثائقية تحكى لنا عن كيف قامت الثورة الإيرانية، وماذا فعلت بالمعارضين، وكيف كانت تتم عمليات الإعدام العلنية لهم، وكيف تم استجواب المخالفين على شاشات التليفزيون، وكيف كانوا يحاكمون وتصدر عليهم الأحكام ؟.

- أليس فى التليفزيون ذلك الفيلم الذى صوره المراسل الإيطالى لقتل الأسرى العراقيين وتمزيق أجسادهم بربطهم بسيارات تسير فى اتجاهات عكسية؟.

- أليس من حق المشاهدين فى مصر أن تناقش تجربة تطبيق الشريعة فى عهد النميرى، وكيف تمت، وهل كانت تطبيقا لصحيح الإسلام أم لا، وما هو موقف المؤيدين من علمائنا الأفاضل لما حدث، وما هو دفاعهم عن هذا التأييد ؟ .

- أليس ممكنا أن يتم إنتاج فيلم وثائقى محايد عن الإخوان المسلمين موثق بصور الاغتيالات والانفجارات والمخططات منذ نشأتهم وحتى الآن، وأكرر القول، بصورة محايدة تنقل عنهم وعن معارضيهم وما أكثر ما

فعلت ذلك محطات التليفزيون الأجنبية، بينما لم نفعله نحن المعنيّين بالظاهرة، والمضارين بها ..

إن الأسئلة كثيرة، والإجابات حائرة، والإعلام كله فى حاجة لوقفة مع النفس، ومراجعة للصواب والخطأ، ولو تم تصحيح مسار الإعلام لانتقلنا جميعا نقلة هائلة، وبدلا من أن ننقل للرأى العام مشاعر الغضب،وبذور الفتنة، وخطوات التراجع أمام الردة الحضارية، فلننقل إليهم الحقائق، وإشراقات الأمل، وقفزات التقدم إلى ساحة الحضارة والثقافة الإنسانية الرحبة، وليكن هدفنا أن ننتمى للعالم لا أن نهرب منه، وأن نلحق بالحضارة لا أن نفزع منها، وأن نستوعب الثقافة لا أن نسميها غزوا ثقافيا، وأن نرتبط بالمستقبل لا أن نرجع القهقرى إلى الوراء، وأجزم أن هذا ممكن، وأن تحقيقه واجب، وأن سرعة إنجازه ضرورة لا تقبل التأخير ..

سبل الحل فى المدى الطويل

هل هى ثلاث سبل هى الأخرى، من الواجب أن يبدأ السعى فيها من الآن، وأن تتوازى مع حلول المدى القصير، غير أن هذه السبل تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تؤتى ثمارها، وهى تنحصر فى تقديرى فى ثلاثة

مجالات هى التعليم والمشكلة الاقتصادية، والوحدة الوطنية، وفى إيجاز شديد، لأن كلا منها يحتاج إلى مبحث مستقل ، فإنه لابد من مراجعة برامج التعليم الحالية، لأنها أحد أسباب ظهور جيل يستنكف استعمال العقل ويحجم عن إعماله، ويستهين بالحضارة الإنسانية ويحمل لها خالص الاحتقار، ويجهل تواصل تاريخه وتنوعه وتعدد انتماءاته ولا يرى منه إلا جانبا واحدا، وحتى هذا الجانب، لا يرى منه إلا وجها واحدا هو الوجه المضىء، بينما جوانبه الأخرى شتى، شأنها شأن أى تاريخ، وهذه الظواهر كلها تعكس جناية أسلوب التعليم الحالى على أبنائنا ولو نجحنا فى المدى الطويل فى خلق أجيال تتجنب هذه الأخطاء، بل على الأقل تتجنب الخطأ الأول، حيث يكون الهدف الأول للتعليم هو إعمال العقل واستخدام المنطق والأسلوب العلمى والمنطقى فى التفكير، لقضينا على جانب كبير من جوانب مشكلة الإرهاب التى نواجهها الآن، أما بالنسبة للمشكلة الاقتصادية فلست أعتقد أن أحدا يختلف على أنها من الأسباب الرئيسية لظاهرة الإرهاب، ذلك الذى لا نجد له مكانا فى نادى الجزيرة أو نادى هليوبوليس مثلا، وإنما نجد له جذورا فى المطرية وعزبة النخل وكرداسة والمنصورية وغيرها وفى أعماق الريف

المصرى المطحون بالمشاكل وتدنى مستوى الخدمات، وأظن أيضا أنه لا خلاف على أن حل هذه المشكلة لن يكون سريعا، وأنه سوف يستغرق وقتا طويلا، ولابد أن نصل إلى صيغة يتحقق من خلالها هدفان فى المدى الطويل، أولهما أن تصبح مسئولية حل هذه المشكلة واجبا للجميع، وأن يدرك كل مواطن أبعادها ودوره فى التصدى لها بالحل، وأن يتخلى عن سلبية عدم الإحساس بها أو النظر لها من الخارج وكأنها مشكلة خارجية، وثانيهما أنه إذا كان صعبا فى المدى القصير أن نشترك فى الحل لصعوبته أو لطول الفترة الزمنية اللازمة له، فلا أقل من أن تشترك فى الهم، فيصبح سداد قسط القرض هما للجميع، ومثار حوار وترقب، ومحل انتظار وتعاطف، وبمعنى أكثر بساطة، فإن على الدولة أن تدرك أنه كلما زادت الأزمة الاقتصادية أضيف إلى حساب الإرهاب رصيد جديد، وأنها بقدر ما تدفع المواطنين إلى المشاركة فى الحل أو على الأقل المشاركة فى الهم، بقدر ما تسحب من هذا الرصيد ما يكفل الأمان، ويقلل من احتمالات التوتر والخطر، أما ثالث سبل الحل فى المدى الطويل، فهو ما يتعلق بالوحدة الوطنية، تلك التى يرى الإرهاب فى تهديدها سبيلا من سبله، ومدخلا إلى استثارة العواطف الديماجوجية

بحيث تعمل فى صالحه، وفى تقديرى أنه لا يكفى فى هذا الأمر أن نتبادل العناق والقبلات، أو أن نشترك فى الندوات ، وإنما يجب أن نتدارس هذه الظاهرة فى هدوء وعمق ، وأن نضع لها الحلول، وقبل ذلك أن نعترف بأنها تعكس خللا جوهريا فى سلوكنا الاجتماعى ونظرتنا إلى حرية العقائد، وربما كان التشريع أحد سبل مواجهة التعصب الذى يؤدى إلى هذه الظاهرة، والذى قد يودى بتاريخ طويل نبيل من الوحدة والتوحد

واخيراً

فإن ما سبق كان اجتهادا يفتقر إلى حنكة الساسة، لكنه لا يفتقر إلى الصدق، ويفجر من مشاعر الاعتراض علىّ ونوازع الغضب منى ما كنت فى غنى عنه، لولا أننى وطنت نفسى على ذلك منذ زمن بعيد، فليعترض من يعترض فقد تعودت على ذلك كثيرا، وليغضب من يغضب فقد تحملت ذلك كثيرا، وما أروع قول الأجداد المأثور : إذا خفت فلا تقل ، وإذا قلت فلا تخف ، وقد اخترت القول ، أما الخوف فلم أعرفه بعد ، ولن أعرفه من بعد .

مصر الجديدة ٣٠ يونيه ١٩٨٧

المحتويات

المـؤلـف

- الدكتور فرج على فوده.
- من مواليد الزرقا محافظة دمياط - ٢٠ أغسطس ١٩٤٥
- يملك ويدير " مجموعة فودا الاستشارية " .
- حاصل على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد الزراعى من جامعة عين شمس في ديسمبر ١٩٨١ وموضوع الرسالة (اقتصاديات ترشيد استخدام مياه الرى فى مصر).
- صدرت له الكتب التالية :

١ - الوفد والمستقبل.

٢- قبل السقوط (٨ طبعات)

٣ - الحقيقة الغائبة (طبعتان)

٤ - حوار حول العلمانية

٥ - الطائفية إلى أين (بالمشاركة)

٦ - الملعوب (طبعتان)

- تحت الطبع : حوار فى المهجر - النذير .

يسعد المؤلف أن يتلقى رسائل القراء المعارضة أو المؤيدة على

العنوان التالى : ص . ب : ٥٦٧٧ هليوبوليس غرب

مصر الجديدة - القاهرة .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٢٦٥ / ١٩٩٢

ISBN 977 - 01 - 3084 - 2

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٦٠ قرشا